المجالس المحلية

9 آب 2015 حلب وريفها

souriatnapress.net
souriatna@gmail.com

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية داخل سوريا

تشـكو حلب من قلـة المعدات والآليات المتعلقـة بعمل الخدمات

هكذا تدار الخدمات في حلب.. مهام ونشاطات وبدائل

ما إن خضعت أجزاء واسـعة من مدينة حلب وريفها لسيطرة المعارضة حتى سارعت مجموعة من خريجي الجامعات ورؤساء المؤسسات المدنية للعمل من أجل توحيد الجهود بين المؤسسات الثورية التي تعنى بأمور المدنيين، وتولي أمور البلديات والمجالس التي كانت تسـير شـؤون المواطنين في عهد النظام، وبعد مرحلةٍ قصيرة تولى فيها الإدارة المحلية المجلسُ الانتقاليُّ لمدينة حلب، وتم الإعلان عن المجلس المحلي للمدينة بداية شهر آذار من عام 2013م.

ومن أجل تسيير شؤون المدينة والقيام بالمهمات الخدمية، أنشأ المجلس عدة مكاتب منها (الهندسة، والمالية، والتعليم، والصحـة، والإغاثة، والإدارة المحلية)، واختار للإشـراف عليهـا مجموعة كفاءات من حملة الشـهادات الجامعية، أو أصحاب الخبرات العاملين في المجال المدني في عهد النظام، حيث تم الاعتماد عليهم في بناء هذا الجسم المدني.

وبسـبب اتسـاع رقعة المدينة المحررة، وعدم قدرة المجلس على تسـيير أمور المجتمع فيها، تمَّ تشـكيل ثلاثة قطاعات معتمدة، وهي (قطاع الأنصاري، قطاع حلب القديمة، وقطاع بستان القصر).

عوائق متراكمة

قطاع بسـتان القصر، هو أوَّل مؤسسة خدمية تنشأ في المناطق الخارجة عن سـيطرة النظام، وتعدُّ نـواة قيام المجلس المحلي فـي حلـب، إلا أنَّ تاريـخ هذا القطاع لم يشـفع له فـي مواجهة النقص الذي يعيشه القطاع اليوم من معدات وآليات لازمة، الأمر الذي يحاول القائمـون عليه تعويضه بتكثيف جهودهم من أجل كسب رضى المدنيين المقيمين في مناطق تخديمهم.

أبو عمار، رئيس قطاع بستان القصر، تحدث لسورتنا عن تاريخ القطاع والمشـاكل التي واجهتهم خـلال فترة عملهم فيقول: «أعلنا عن تأسـيس هـذا المركز الخدمي في الأسـابيع الأولى التي رافقت دخول الثوار إلى المدينة، بعد اجتماع تم عقده بين الناشـطين الثوريين وأصحاب الخبرات المنشقين عن مجالس النظام الخدمية، وبعدها تمَّ الاندماج داخل جسـم المجلس المحلي، ويمكـن القـول: إنَّ أيـة مشـكلة صغيـرة كانت أم كبيرة تمرُّ علـى المجلس المحلي، ومركزنا أكبر المتضرِّرين؛ لانعدام وجود الدخل البديل، أو المسـاعد البديل الذي يساعد قطاعنا، وكانت مشـكلة الرواتب خيرَ دليل على ضعفنا، والتي جعلتنـا مكبلـي الأيدي أمـام استفسـاراتِ العمـال، إلا أننا لم نتوقف عن تقديـم الخدمات للأحياء التي نحاول تخديمها رغم انعدام الآليـات في هذا القطاع منذ مـدة طويلة». ويتابع أبو عمار «يقتصر عملنا فقط علـى الخدمات الاعتيادية كالنظافة، والصـرف الصحيِّ، وإصـلاح الأعطال الكهربائيـة، لكنْ قمنا، مؤخـراً، برفع طلب إلـى المجلس المحلي من أجـل حفر الآبار داخل الحيِّ بعد انقطاع المياه فترات طويلة».

نشاط القطاع في تقديم الخدمات

كان قطـاع المدينـة القديمة، في الفترة السـابقة، أكثر المراكز شـكايةً من قلـة المعدات المتوفرة لديه؛ بسـبب اتسـاع رقعة المناطـق التـي يخدمهـا القطاع، وحاجتـه إلى آليـات ومعدات مختلفـة الأحجـام، إضافة إلـى الضائقـة المالية التـي واجهت المجلس المحلي بدايةَ هذا العام وانعكست عليه.

رئيـس قطاع المدينة القديمة علي مروح تحدث لـ سـوريتنا عن الضائقـة المالية التي مرَّ بها المجلس، والمشـاريع التي يحاول القطـاع تقديمها للأحياء التي يخدمها موظفوه «تركت الضائقة المالية التي مرَّت على المجلس المحلي بشـكل عامٍّ آثاراً سلبية فـي حياة العمال والموظفين، الذين اضطروا إلَى بيع بعض منَ الأدوات المنزليـة من أجل تسـديد الديـون المتراكمة عليهم؛ نتيجة انقطاع رواتبهم مدَة ستة أشهر، وبعد مظاهرات ووقفات احتجاجية عدة نظمها العمال، قامت بعض المنظمات والجمعيات بمساعدتنا وتوفير رواتب للموظفين مدة ستة أشهر، الأمر الذي جعل المجلس المحلي يتنفس الصعداء رغم قصر المدة».

توحيد الجهود بين المؤسسات الثورية

ومن بيـن القطاعـات التابعـة للمجلـس من وطـدت علاقتها بمجالـس الأحياء التـي تخدمها، من أجل تسـهيل عمل القطاع وتقديـم الخدمات بشـكل أفضـل إلى هذه الأحيـاء، مثال قطاع الأنصاري.

ويعتبر قطـاع الأنصاري أكبـر قطاعات المجلـس المحلي، حيث تشـمل خدماته 11 حيـاً، ويعتمد هـذا القطاع علـى المجالس الثوريـة الموجودة فـي الأحياء التي يأخذ علـى عاتقه تخديمها، إضافة إلى وضع آليات الفصائل العسـكرية تحت إشرافه، بسبب النقص فـي المعدات اللازمـة، وقد لقي تجاوباً كبيـراً من هذه المؤسسات.

سـامر قربي مدير قطـاع الأنصاري، يتحدث عـن الإنجازات التي حققها القطاع والخدمات التي يقدمها إلى المدنيين، رغم ضعف الامكانـات والضائقـة الماليّة التـي تعصف بالمجلـس المحلي فيقـول: «يقوم قطاع الأنصاري بترحيل مـا يقارب 800 طن من القمامة بشـكل أسـبوعي، إلى المكبات الموجودة على خطوط الاشـتباك مع قـوات النظام، في حي الإنـذارات، ومكب كروم آل بري، كما نقوم بإصلاح شـبكات الصرف الصحي العامة والخاصة التي تتعرض للقصف، ومتابعة أمـور الكهرباء، وإصلاح الأعطال التي تواجه المحولات والكابلات الرئيسة».

- تم الإعلان عن المجلس المحلي للمدينة بداية شهر آذار من عام 2013م.
- يضم المجلس عـدة مكاتب منها (الهندسـة، والمالية، والتعليم، والصحة، والإغاثة، والإدارة المحلية).
- قسـم المجلـس المدينـة إلـى ثلاثـة قطاعـات (قطاع الأنصاري، قطاع حلب القديمة، وقطاع بستان القصر).
- يعدُّ قطاع بسـتان القصر نواة قيام المجلس المحلي في حلب.
- يسـتعين قطـاع الأنصـاري بآليات الفصائل العسـكرية لتقديم الخدمات.

أنجز هذا الملحق فريق سوريتنا داخل سوريا وخارجها بدعم من البرنامج الإقليمي السوري | التوزيع: الشبكة السورية للإعلام المطبوع

أسامة تلجو: نحن مستقلون.. الحكومة خذلتنا وشرعيتنا من الناس

كثيرة هي التفاصيلُ التي يمكن الحديث عنها في سياق عمل المجلس المحليِّ لمدينة حلب، خاصة بعد تطورات شملت الوضع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في حلب، وفي عمل المجلس ذاته، وللوقوف على أهم تلك التفاصيل والتطورات كان لـ سوريتنا لقاء مع المهندس أسامة تلجو رئيس المجلس المحلي لمدينة حلب الذي كلف خلفاً لعبد العزيز مغربي الذي تغيب عن رئاسة المجلس بسبب إجازة مرضية.

من الشائع القول: إنَّ مجموعة من الأشخاص ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وهم من بادر إلى تأسيس مجلس المحافظة ثم مجلس المدينة، وبالتالي هم يتدخلون في عمل المجلس وقراراته، ما صحة هذا الكلام؟

للأسف، بمجرد أن يرى الناس أشخاصاً بمرجعية فكرية إسلامية، ويحملون شهاداتٍ جامعيةً يتهمونهم بأنهم من الإخوان، وكمرجعية فكرية فإنَّ معظم كوادر فريق المجلس يمتلكون مرجعية إسلامية متنورة، أما كأفراد منظمين ضمن جماعة الإخوان المسلمين فأنا أجزم أنه لا يوجد أيُّ شخص يتبع للإخوان، أو لغيرهم من الأحزاب والتيارات السياسية.

هل تعتبر مسألة انتماء أفراد من المجلس إلى الإخوان أو غيرهم من الأحزاب مسألة سلبية؟

لا، السلبية هي محاربتهم على أساس أنهم إخوان... إذا أردت محاربة أناس بسبب مرجعيتهم فمن الأجدى محاربة من يتخذون تنظيم «داعش» كمرجعية لهم، ومحاربة كل من يأخذ البلد خارج دائرة حضارته وتراثه، فالإخوان ليست تهمة، ولكن التعاطي معها على هذا الشكل هو المشكلة.

هل هناك مانع إداري في النظام الداخلي للمجلس يحظر على العضو الانتماء إلى تيار سياسي أو فكري معين؟

أبداً؛ معظم أعمالنا في المجلس بعيدة عن التجاذبات السياسية والفكرية، وضمن كوادر المجلس هناك اختلاف في الرؤى والأفكار على الصعيد الإيديولوجي، ولكن في النهاية ما يجمعنا هو خدمة الناس، وأنا أرى أنَّ المجلس يجب أن يجمع المتناقضات، لأنه يمثل المدينة بكل أطيافها، وفي الدورة الأولى كان ضمن كوادر المجلس الدكتور شيرفان وهو من الإخوة الأكراد، ونحن نتمنى أن يكون ضمن كوادرنا الآن من الإخوة الأكراد.

المجلس يقدم خدمات كبيرة للناس في الأحياء المحررة، وهذا الأمر يحتاج إلى دعم ماديٍّ كبير للكلف التشغيلية والرواتب وغيرها، من يقدم لكم هذا الدعم؟

في فترة من الفترات كانت الحكومة المؤقتة تؤدي دوراً جيداً في هذا الجانب لفترة خمسة أشهر بعد إلحاح كبير، فهم أمنوا الرواتب فقط دون المصاريف التشغيلية، ثم قطعت الرواتب من الحكومة مدة سبعة أشهر، وبذلنا جهداً كبيراً مع الكثير من المنظمات لكن معظمها لا تدعم كتلاً نقدية ورواتب، هي تدعم المشاريع فقط، وفي هذه الأثناء فقدنا جزءاً من الموظفين، وقد انخفض العدد من 613 إلى 510 موظفاً، ثم وافقت منظمة الأمريكية على تمويل 42٪ من كتلة الرواتب، والمصاريف التشغيلية؛ أي: 60 ٪ من الموظفين، وبنسبة 70 ٪ من الراتب لمدة ستة أشهر فقط، وباقي الموظفين تغطى رواتبهم عن طريق الكلف التشغيلية والنفقات للمشاريع التي ننفذها، ومازال التواصل مع الحكومة قائماً لتغطية الجزء الذي لم يغط من قبل المنظمة.

بما أنكم تتبعون إدارياً لمجلس المحافظة والحكومة المؤقتة، أليس من المفترض أن يكون التمويل من هاتين الجهتين؟

كتبعية إدارية يفترض أن نكون تابعين للحكومة، لكن لا نستطيع أن نقول: إننا تابعون للحكومة إلا إذا كانت العلاقة قائمة على بناء متكامل، فعندما أتبع للحكومة فقط بالأوامر والنواهي، ولا تستطيع الحكومة أن تقدم ميزانية للمشاريع فهذا أمر غير واقعي.

أنا، شخصياً، من أكثر المدافعين عن مشروع الدولة، وعندما أرادت إحدى المنظمات دعمنا قلنا لها: نفضل أن يكون ذلك عن طريق الحكومة، وللأسف نحن نقع بين قوتين: قوّة النظام وقوّة تنظيم الدولة الإسلامية، ولن نستطيع أن نقاوم الطرفين بالفوضى، هم يمتلكون مركزية في القرار ونحن لا نملك ذلك. المشكلة حتى الآن أنَّ بعضنا يعترف بالحكومة وآخرين لا يعترفون بها، والغرض الأساسي من الحكومة هو مركزية القرار، ونحن متمسكون بالحكومة كمشروع.

ما نتائج اجتماعاتكم مع الهيئات والفصائل العسكرية حول إدارة المناطق المحررة مع اقتراب معركة فتح حلب؟

معظم الفصائل أخذت عبرة من تجربة إدارة المناطق المحررة في إدلب، وتنبهوا من خطر الكارثة التي من الممكن أن ما لم يوكل الأمرُ إلى إدارة مدنية، و80 ٪ من فصائل حلب متوافقة على تسليم المجلس المحلي لمدينة حلب إدارة المناطق المحررة من ناحية الخدمات.

هل جبهة النصرة بين هذه الفصائل؟

أتوقع لا، لأن جبهة النصرة لديها مشروع خاص بها وهو الإدارة العامة للخدمات، وهو شيء معلن بالنسبة لهم، ولكن ما يهمنا هنا هو الإدارة المدنية، ومن الممكن أن تعتمد النصرة على المجلس بنسبة 50 ٪ فيما يخصُّ الخدمات.

ولكن إدارة المناطق ليست فقط في تقديم الخدمات، فماذا عن السلطة؟

فكرة الإدارة المدنية قائمة على إشراف المجلس المحلي على معظم الأمور الخاصة بالمدينة فيما يخص القطاع الخدمي وليس سلطة قضائية أو تنفيذية، ولكن من الممكن أن يعطى المجلس جزءاً من السلطات.

من هي المنظمات الداعمة للمجلس، هل هي سورية أو دولية؟

معظمها منظمات دولية ، لأن المنظمات المحلية لا تمتلك القدرة المالية للتمويل، فمشروع واحد مثل مشروع قطاع الآليات يكلف 240 ألف دولار، وهو مدعوم من البرنامج الإقليمي السوري، وإذا لم تكن المنظمات كبرى فمن يستطيع تقديم مثل هذا الدعم؟!. معظم عملنا مع المنظمات المحلية هو تنسيقٌ وتعاونٌ في بعض المشاريع.

ما أبرز المشاريع التي نفذها المجلس في حلب؟

في قطاع النظافة قطعنا شوطاً كبيراً، وأعتقد أنَّ النظافة في المناطق المحرَّرة أفضل مما كانت عليه في أيام سيطرة النظام، مذلك فإنَّ متابعة أعطال الكهرباء المياه وصيانتها أفضل بنسبة تصل إلى 50٪. وكان لنا دور كبير في دعم استقرار سعر رغيف الخبز، مخزوننا الاستراتيجي من الطحين يبلغ تقريباً 1400 طن، فكلما ارتفع سعر الطحين نبيع بأسعار منخفضة لنحافظ على سعر الرغيف، وإلى الآن فقدنا 400 طن من المخزونَ لأننا ندعم انخفاض سعر الرغيف.

لو تحدثنا عن طبيعة الكوادر الإدارية والعمال، هل هم من المتخصصين؟

لدينا كفاءات ولكن لدينا نقص، وسبب النقص هو ضعف الراتب، وأي شخص لديه كفاءة في حلب إذا لم يكن يملك الروح الثورية والوطنية فلن يبقى في حلب، وإذا بقي سيعمل مع منظمات، فهي تقدم رواتب مرتفعة. لذا فالمشكلة هي هروب الكفاءات حتى باتجاه الحكومة لأنها تعطي رواتب أعلى من رواتب المجلس، وقد بلّغنا الحكومة أنَّ هذا الدور سلبيٌّ جداً، ومنذ تشكيل الحكومة طالبناها بالعدالة بالرواتب، وبالإزاحة نحو الداخل، خاصة الوزارات التنفيذية. وهناك فرق شاسع بين راتب المهندس في الداخل وراتبه في الخارج، وهو ما يؤدّي إلى هجرة الكفاءات إلى الخارج لأنها دائماً ما تشعر بالظلم.

ما رد الحكومة على هذا الموضوع؟

ردودها غيرُ مقنعة، يقولون إنهم يدفعون رواتب مرتفعة لاستقطاب الكفاءات، ونحن لم نجد الإنجازات التي تدل على وجود كفاءات في الحكومة حتى الآن.

هل هناك برنامج تأمين أو تعويض لعائلات الشهداء والمصابين؟

المجلس قدَّم ما يقارب 20 شهيداً أثناء عملهم فضلاً عن الإصابات، وما نقدمه للمصابين مخجل؛ فغالباً ما يكون للمصاب تراكم في الرواتب، وما نفعله هو تعجيل دفع رواتبه السابقة، أما عائلات الشهداء فيبقى راتب الشهيد مستمراً ويسلم لعائلته، وبحكم الضائقة المالية لم نستطع الدفع لكل عائلات الشهداء، فإذا كان الشهيد عازباً ندفع لها راتب شهر واحد فقط.

ما طبيعة علاقتكم مع الفصائل العسكرية، هل تتدخل في عملكم؟

لا تدخل من الفصائل العسكرية، ولا إشكالية إلا في العلاقة مع الإدارة العامة للخدمات التابعة لجبهة النصرة، ونحاول أن يكون التنافس إيجابياً وليس سلبياً، ولكن بحكم أنَّ عندهم «شوكة» بقوة السلاح وخلفهم جبهة النصرة، فأحياناً يكون هناك مواجهات نحن لا نريدها تتمثل في بعض

تأسس المجلس المحلي لمدينة حلب في شهر آذار من العام 2013م، وهو منبثق عن المجلس الثوري الانتقالي لمحافظة حلب، حيث انتخبت الهيئة العامة لمجلس المدينة 25 عضواً، وبدورهم انتخبوا 10 أعضاء للمكتب التنفيذي المؤلف من ثمانية مكاتب، ورئيس للمجلس ونائب للرئيس.

يقول رئيس المجلس:

- **ربما كان مجلسا المحافظة والمدينة هما الوحيدين المبنيين على عمل سابق، وهو المجلس الثوري الانتقالي وهذا يفسر نجاح التجربة. فالمجلس يطور نفسه بنفسه في كل دورة، حيث بدأ المجلس أعماله من الصفر دون تمويل أو علاقات، و الآن تطور أداء المجلس وتجاوز عدد موظفيه الـ 600 موظف في فترة سابقة، والآن بقي حوالي 500 موظف بسبب فترة انقطاع الرواتب، كما ظهر اسم المجلس كجهة مرشحة للإدارة المدنية على صعيد الخدمات.**
- **المجلس قدم ما يقارب 20 شهيداً أثناء عملهم فضلاً عن الإصابات.**
- **عدد مجالس الأحياء 62 مجلساً، عدا الشيخ مقصود، فالسلطات في الحي تريد مجلساً مشتركاً.**
- **مخزوننا الاستراتيجي من الطحين يبلغ 1400 طن تقريباً.**

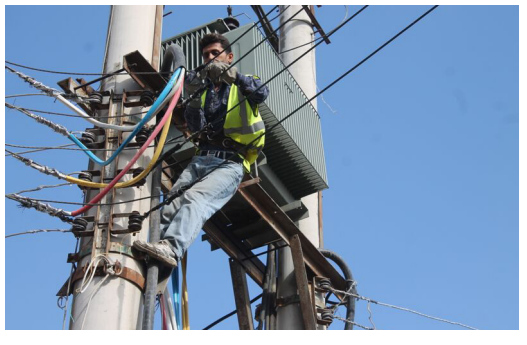

التعديات. وذلك بالرغم من أننا نقسم حلب إلى قطاعات ونتفق على تخديمها، وخلال اجتماعات متكررة معهم نحاول ضبط هذه التجاوزات.

هل لمستم تجاوباً منهم، وما الذي يمنعكم من اتخاذ «شوكة» كما قلت، والاحتماء بفصيل عسكري ما؟

نحن علاقتنا جيدة مع جميع الفصائل لذلك نستطيع القول: إنَّ كلَّ الفصائل تدعمنا بهذا الاتجاه في تقديم الخدمات، لكن لا يمكن أن نحسب على أي فصيل، أو نكون تابعين له، لأنه سيولد خللاً في المجلس، كما لا يسمح به النظام الداخلي، ولكن هناك تنسيق مع جميع الفصائل، ومعظم الفصائل التي تمتلك رؤية الدولة هي التي تدعمنا كتجمع «فاستقم كما أمرت» و «ثوار الشام» و «الزنكي» و «أحرار الشام» ضمن حلب. وقد قدَّم تجمع «فاستقم» قطاع الأنصاري للمجلس بعد أن حرَّره من «داعش».

المشكلة تتمثل مع الإدارة العامة للخدمات، التي أرادت أن يتمَّ إنشاءُ مديرية مياه، ومؤسسة كهرباء بحلب، وأن تكون المديريتان تابعتين لها، فرفضت كل الفصائل، وعرضت أن يكون الأمر تشاركياً بين المجلس والإدارة، ولكن الإدارة العامة رفضت.

هل سياستهم إقصائية تجاه مجلس المدينة؟

فيما يخص الكهرباء والمياه طبعاً، سياستهم إقصائية.

وما نسبة السيطرة على الخدمات بينكم وبين الإدارة العامة؟

خدمات النظافة نقوم بها ٪100، والكهرباء والمياه 50 ٪، أنا أتكلم عن الصيانة بينما محطات تحويل الكهرباء ومحطات ضخِّ الماء فهم يتحكمون بها. والآن رفعنا دعوة لاستعادة محطة تحويل جسر الحج بعد أن وضعوا يدهم عليها.

ما عدد المجالس التي تتبع للمدينة؟

عدد مجالس الأحياء 62 مجلساً، عدا الشيخ مقصود، فالسلطات في الحي تريد مجلساً مشتركاً وهو ما لا يتفق مع النظام الداخلي للمدينة، وبالرغم من أننا تفاوضنا معهم ووصلنا إلى نتائج جيدة، إلا أنهم رفضوا التوقيع في نهاية الأمر، وطلبنا الموافقة على تشكيل لجنة للإشراف على تزويد الحي بالإغاثة إلا أنهم رفضوا، ومازالوا يتهموننا بأننا نحاصر الحي.

لو تضعنا في صورة الوضع الخدمي في حلب بشكل عام.

قطاع النظافة جيد جداً، أما موضوع الكهرباء فهناك نقص في الدعم، وما نقدمه هو حلول إسعافية، فمصادر الطاقة هي خارج سيطرتنا بالنسبة للماء والكهرباء، وهي تحت سيطرة النظام وتنظيم الدولة، وعملنا هو الصيانة فقط.. نحتاج سيارة لكشف أعطال الكهرباء، وغير ذلك من معدات صيانة شبكات المياه.

ما هي الصعوبات التي تواجه عمل المجلس؟

الدعم في الدرجة الأولى وخاصة الرواتب، ثم المصاريف التشغيلية وخصوصاً المحروقات، ثم نقص الدعم بالنسبة للمشاريع، وأيضاً صيانة الآليات، بالإضافة إلى الموارد البشرية، وخصوصاً الكفاءات التي نحتاجها، والدعم الإداري كالتدريب الإداري، وفي مجال الإعلام.

كيف ترى صورة المجلس مستقبلاً؟

إذا نظرنا إلى القفزات التي حققها المجلس على صعيد تطوير نفسه، فالأمر مبشر إن شاء الله، وأتوقع أنَّ الإدارة المحلية المدنية هي مستقبل سوريا، وإذا قارنّا عملنا السابق بالحالي فالتقدم كبير، وأعتبر أن المجلس صمام أمان؛ لأنه الجهة المنتخبة والوحيدة، وذو قاعدة شعبية ثورية، ولا يتبع لأي جهة أو فصيل، وبالتالي هو الأكثر شرعية في المدينة.

الأحوال المدنية في حلب
خدمات السجل المدني والنفوس بأقل الإمكانيات المتاحة

ظهرت بعد سيطرة فصائل المعارضة على مساحات واسعة من مدينة حلبَ وريفها أواخر 2012م، وبداية 2013م، وتوزُّع مناطق السيطرة والنفوذ بين قوات النظام وقوات المعارضة، واكتفاء كل طرفٍ بمناطق سيطرته والمحافظة عليها، وفق ما تشير إليه خرائط السيطرة العسكرية المستقرة منذ أشهر، حاجةٌ ملحّة لملء الفراغ الذي تركته سلطات النظام في مؤسسات الدولة، لاسيما تلك المؤسسات التي تعنى بحفظ حقوق الناس وأحوالهم المدنية.

ونظراً لمجمل الحالات المدنية الملحة (ولادات – وفيات – زواج – طلاق.. إلخ) بادر المجلس المحلي لمدينة حلب إلى تأسيس دائرة الأحوال المدنية بتاريخ 23 / 6 / 2013م بهدف مراعاة حقوق المواطنين ومصالحهم، وحفاظاً على التركيبة الديموغرافية للمجتمع، حيث أعلن عن مسابقة للتوظيف، بهدف رَفدِ الدائرة بكوادر من المتخصصين.

اقتصر نشاط الدائرة في بداية انطلاقتها على المدينة فقط، فأنشئت ثلاث شعب في أحياء الشعار، والأنصاري، ومساكن هنانو، ثم علقت الأخيرة أعمالها بسبب القصف الكثيف الذي تعرَّض له الحيُّ في الفترة الأخيرة، ثمَّ تمَّ بمبادرة من مجلس محافظة حلبَ الحرَّة، وبالتنسيق معَ مجلس المدينة، إطلاقُ مديرية الشؤون المدنية في محافظة حلب، وضمت شعبتين في المدينة، إضافة إلى أمانات موزَّعة على ريفي المحافظة الشمالي والغربي، مثل (أمانة حريتان، وتل رفعت، وإعزاز، والأتارب، ودارة عزة، وغيرها).

مهمات المديرية

تقوم المديرية بشعبها وأماناتها كافة بتوثيق حالات الولادة، والوفاة، والزواج، والطلاق، ومنح بيانات عنها، فضلاً عن إعطاء البيانات الفردية والعائلية، وإصدار البطاقة العائلية ووثائق التعريف.

ويلفت حسين حلاق مدير دائرة الأحوال المدنية في حلب إلى أنَّ المديرية تحرص على أن يكون عملها «بالآلية ذاتها التي تعمل عليها دائرة النفوس الخاضعة للنظام بحلب، وذلك من أجل إمكانية إضافة البيانات مستقبلاً ودمجها دون أي خلل».

ويؤكد سامر قربي أحد مؤسسي دائرة الأحوال المدنية أنَّ الدائرة نسقت عملها مع معظم الجهات والهيئات الفاعلة على الأرض، ولا سيما المنظمات الإغاثية، بحيث تكون البيانات والأوراق الرسمية الصادرة عنها معتمدة لديها.

مشاكل المديرية

تعاني دائرة الأحوال المدنية من انعدام نظام الأتمتة والإدخال الإلكتروني للبيانات، حيث مازالت تعتمد على الورقيات في توثيق أعمالها، ويعزو المسؤولون في الدائرة السبب إلى قلة دعم المنظمات لمثل هذه المشاريع.

وحول أبرز المعوقات التي تعاني منها الدائرة يقول حسين حلاق «يعاني معظم الموظفين، على قلة عددهم، من انخفاض الرواتب، والتأخر في دفعها، وانعدامها أحياناً، فضلاً عن بعض الصعوبات في تأمين الكهرباء والتجهيزات المكتبية». ويضيف «انعدامُ وسائل الاتصال بين المديرية وبقية الشُعَب والأمانات، وبالتالي عدم وجود قاعدة بيانات واحدة، يؤدي إلى الوقوع في الكثير من الأخطاء في إصدار البيانات والأوراق الثبوتية».

مدارس حلب في وجه التسرُّب والقصف ونقص الموارد

تستمر مدارس مدينة حلب وريفها باستقبال الطلاب رغم الحرب، وتبذل ما بوسعها باتجاه سدِّ الفجوة التعليمية الحاصلة في المدينة التي تتربع في صدارة المدن الأكثر تضرُّراً من حيث البنية التحتية، وتشرف مديرية التربية على تسيير المدارس في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في المدينة والريف، فيما يقوم المكتب التعليمي التابع للمجلس المحلي بدور الإشراف والرقابة على المهام التنفيذية الكثيرة التي تقوم بها مديرية التربية.

تقدر أعداد المدارس الحالية في المدينة بـ 140 مدرسة، وأعداد الطالب بـ 40 ألف طالب، معظمهم في المرحلة الابتدائية، تليها المرحلة الإعدادية، ونسبة قليلة جداً في المرحلة الثانوية. وتتلقى هذه المدارس دعماً محدوداً من جهات متفرقة ومتغيرة، وتواجه حالة من عدم الاستقرار المالي، والإداريِّ، والطلابيِّ.

دعم محدود

يقول محمود قدسي، رئيس المكتب التعليمي في المجلس المحلي لمحافظة حلب: «تدْعم هذه المدارس من قبل مديرية التربية والمكتب التعليمي، وهناك أيضاً جمعيات، ومؤسسات، ومنظمات تقدم دعماً متفرقاً، كالدعم «اللوجيستي»، والرواتب للمعلمين، والكتب وغيرها، ومعظم ما نقدمه يكون على شكل مشاريع متعاقبة، وآخرها الدعم العيني الذي قدم مؤخراً للنشاط الصيفي، والذي تضمن تقديم الأدوات والمتطلبات اللازمة للنشاطات الترفيهية والأنشطة، كالمعجون، والألوان، وأوعية شخصية لتعبئة المياه».

وكشف مقدسي عن «دراسة يتم مناقشتها لتقديم مرتبات ثابتة لكافة المدرسين في الريف والمدينة في الفترة القادمة، في محاولة لخلق استقرار في الكادر التدريسي»، ونوه إلى أنَّ 60 إلى ٪70 من مدارس حلب لا تتلقى أيَّ دعم، وأضاف «هناك فجوة كبيرة وضعف في التمويل، مررنا بفترة لا نتلقى فيها أي دعم في المجلس، عدد من الموظفين صمدوا، منهم المكتب التعليمي. ومنذ سنة لم نحصل على أي شيء، في الآونة الأخيرة فقط تلقينا دعماً محدوداً من إخوتنا اليابانيين. وما نزال بحاجة للدعم على ثلاثة صعد؛ للطالب، والمدرسة، والمعلمين».

وتعاني المدارس القائمة اليوم من العديد من المصاعب التي تخلفها الأزمة المعيشية والأمنية المستمرة في حلب، يقول مقدسي «إنَّ أبرز المشكلات هي قلة الخبرات، فمعظم من نعتمد عليهم في التدريس هم من المتطوعين، وهم من عديمي الخبرة أو ذوي الخبرات المحدودة، الكادر التعليمي السابق معظمه بقي ملتحقاً بمدارس النظام ليحافظ على راتبه أو بسبب مخاوف أمنية، المياه أيضاً مقطوعة منذ فترة طويلة، منذ شهرين لم تصلنا مياه صالحة للشرب، الآبار المتوفرة سطحية وملوثة وتتسبب بالأمراض للأطفال، المدارس بحاجة لمياه نظيفة».

إلى ذلك، تواجه العملية التعليمية في حلب مشكلة عدم التحاق قسم كبير من الطلاب بالمدرسة، وقد تفاقمت هذه المشكلة إثر استهداف الطيران الحربي السوري للمدارس بشكل متكرر، أبرزها مدرسة الأنصاري التي تعرضت للقصف في نيسان الماضي، وتسبب هذا في مقتل طلاب ومدرسين، وينفي مقدسي «وجود دعوات صريحة للطلاب والأهالي للعودة إلى المدارس، هناك دعوات شخصية فقط تحثُّ على متابعة الدراسة، ومع هذا فنصف الطلاب خارج التعليم، معظم المتسربين من الصبية والملتحقين بالمدارس هم من الإناث».

إجراءات احترازية

وكانت السلطات التربوية والمحلية في حلب قد اتخذت مجموعة من الإجراءات إثر هذه العمليات، أبرزها اتخاذ مراكز تعليمية جديدة أكثر أماناً، يوضح مقدسي أنَّ «المراكز الجديدة قائمة معظمها تحت الأرض، أو الطوابق الأرضية وفوقه لا يقل عن ثلاثة أو أربعة طوابق، والتي تقع ضمن أزقَّة أو شوارع ضيقة، ولا يوجد لها إطلالات على الشوارع».

وانعكست عملية النزوح الكبيرة التي شهدتها مدينة حلب وريفها على أعداد الطلاب، منهم من نزح إلى المخيمات أو المناطق النائية حيث لاوجود للمدارس، يقول مقدسي «عدد طلاب الحيِّ الذي أسكنه انخفض من خمسة آلاف طالب إلى 30 طالباً فقط، وهو مثال بسيط عن النزوح الذي شهدته المدينة بسبب آلاف البراميل التي ألقيت عليها»، ويردف «نصف الطلاب في المدارس، والنقاط التعليمية بذلت جهداً لدعم الطلاب المميزين والمتفوقين في مجالات معينة، وضمن إمكانياتنا البسيطة».

23 ملجأ مساكن المدنيين خلال جولات القصف اليوميّ

تشهد مدينة حلب كل يوم جولتين من القصف بالبراميل المتفجرة، بينهما ما يقارب الاثنتي عشرة ساعة، ويترقب الحلبيون صباحَ مساءَ ما تخبئه لهم مروحيات النظام من براميل الموت، وبين شروق الشمس وغروبها ثمة عدة غارات للطائرات الحربية التي لا تفرّق غالباً بين المقرات العسكرية ومنازل المدنيين، وفق الشبكات الإعلامية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في المدينة وريفها. وينهي الحلبيون يومهم الطويل بسقوط بضعة صواريخ أرض أرض، والمعروفة باسم صواريخ «فيل»، لتخرق هدوء الليل، وتفعل ما قد تعجز عن فعله البراميل.

أصدر المجلس المحلي لمدينة حلب منتصف نيسان الماضي بياناً أعلن فيه وضع إمكاناته كافةً للتخفيف من آثار القصف على أهالي المدينة، والمساهمة في مساعدة فرق الدفاع المدني في عمليات الإنقاذ اليومية في مختلف أحياء حلب التي تتعرّض للقصف.

في ظلّ هذا البرنامج اليومي من القصف المتواصل على حلب، لم يقف المجلس المحلي مكتوف الأيدي، بالرغم من إمكاناته المتواضعة، حيث سارع مكتب الطوارئ إلى إيجاد الحلول التي من شأنها التخفيف من آثار القصف على السكان، وقبل نحو عام أطلق المجلس المحليُّ، بالتعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني، مشروعاً يهدف إلى تأهيل ملاجئ آمنة تؤوي السكان أثناء القصف.

بدأ مكتب الطوارئ بتجهيز ثلاثة وعشرين ملجأ موزعاً على مختلف أحياء حلب وذلك بعد الكشف عليها من قبل لجنة هندسية بغية التأكد من توافر شروط السلامة العامة فيها، وصلاحيتها لإيواء المدنيين.

ويشير سامر قربي مدير مكتب الطوارئ إلى أنَّ مشروع الملاجئ لم يحقق النجاح الذي توقعه القائمون عليه، بالرغم من الحملة الإعلامية التي أطلقت بهدف توعية الناس من أجل استخدام الملاجئ، والابتعاد عن مواقع القصف، ويعزو قربي سبب ذلك إلى أنَّ المجتمع ما زال يفتقر إلى ثقافة التعامل مع الطوارئ، وأنَّ فكرة الملاجئ جديدة عليه.

تجهيزات الملاجئ

تحتوي الملاجئ على الحاجات الأساسية التي تجعلها قابلة للحياة فيها، فمعظم الملاجئ مجهزة ببطانيات وأغطية، إضافة إلى مولدة كهربائية، ومراوح، و«توربيدات» للتهوية، ومياه للشرب، وحمامات.

وتختلف مساحات الملاجئ بحسب الأماكن المتوفرة، فبعضها من الممكن أن يتسع لنحو مئة عائلة، ويذكر قربي أنَّ نسبة الأمان في هذه الملاجئ تتجاوز التسعين بالمئة، ويشير إلى أنَّ الطيران المروحيَّ استهدف، في إحدى المرات، أحد الملاجئ ببرميل متفجر دون أن يتأثر الملجأ، وظنَّ الناس في الملجأ أنَّ البرميل سقط في حيٍّ آخر.

أبرز الصعوبات:

يوضح مدير مكتب الطوارئ أنَّ من الصعوبات التي تواجه المكتب تتلخص في قلة التنسيق مع الجهات المعنية بينها الدفاع المدني، ويلفت إلى أنَّ المكتب بصدد تجاوز هذه العقبة، من خلال زيادة التنسيق والتعاون مع الدفاع المدني من خلال إطلاق مشاريع مشتركة في مجال تأمين الناس والتخفيف من آثار القصف، ويؤكد قربي أنَّ مكتب الطوارئ يفتقر إلى منظومة اتصال تؤمن له التواصل مع مختلف الملاجئ لتحذير الناس أثناء إقلاع الطيران والقصف، بالرغم من تقديم عدة مشاريع لمنظمات حول هذا الموضوع إلا أنها لم تلقَ أية استجابة.

خدمات نسبية وأسعار مقبولة في حلب

يصف الناشط الإعلامي محمد نجم الدين المقيم في حلب مستوى الخدمات في أحياء المدينة، ومنها الإذاعة، سيف الدولة، صلاح الدين، المشهد، العامرية، الزبدية، الأنصاري والأنصاري الشرقي، بالمتوسط، متحفظاً على المبالغة في تقدير الوضع المعيشي، رغم الوفرة النسبية، مقارنة بمناطق أخرى في سوريا.

يقول نجم الدين: «بالنسبة للنظافة فالوضع جيد، لكن الماء والكهرباء ليسا على أحسن حال أبداً»، ولدى الاستفسار عن الأسباب، أكد نجم الدين أنّ «الأسباب معروفة، فتبعية بعض المناطق والأحياء هي لمجلس المدينة بمكتبه الخدمي، بينما تتبع أحياء أخرى للإدارة العامة للخدمات، المرتبطة بتنظيم «جبهة النصرة»، والتي تأتي خطوط الماء من مناطقها إلى مناطق مجلس المدينة».

ويلخص الناشط محمد نجم الدين لسوريتنا مشكلة الماء في حلب على النحو التالي: «في الأحياء الغربية يتوفر الماء بمعدل مرة في الأسبوع لمدة 24 ساعة تقريباً، ما عدا حي الزبدية، الذي يعيش سكانه منذ قرابة الستة أشهر، على مياه الآبار»، ويحاول المجلس المسؤول عن الحي فعل ما بوسعه، حيث يعمل على ضخّ المياه إلى الحي، وذلك «بالتعاون مع جمعيات تقوم بحفر الآبار وتركيب الخزانات في الشوارع العامة».

ليست الكهرباء بأحسن حالاً، على ما يوضح نجم الدين، حيث يحصل عليها المدنيون لثلاث ساعات كل 24 ساعة.

أما عن أسعار الأغذية فيشير نجم الدين إلى أنَّ سعر ربطة الخبز بوزن كيلو غرام واحد «موحد في حلب، وهو مئة ليرة سورية»، الأمر الذي عدّه «مناسباً، قياساً إلى القدرة الشرائية للسكان».

5 آلاف فقط من 40 ألف يتيم مشمولون بكفالات مادية

حرمت المعارك والقصف اليومي في سوريا مئات الآلاف من الأطفال من آبائهم، وتركت معظمهم دون معيل، فكانوا الخاسر الأكبر مما يحدث، وقد دفع هذا العددُ الضخمُ من الأيتام عشراتِ المنظمات السورية إلى العمل ضمن مجال كفالة الأيتام، عبر تأمين كفالات شهرية لليتيم تضمن له حياة كريمة، فاتجهت بعض المنظمات إلى التخصص في هذا المجال، بينما اتجهت منظمات أخرى إلى العمل الأشمل من خلال رعاية الطفل وتنميته عموماً، ورغم كثرة المنظمات العاملة في هذا المضمار، يظلُّ الفرق واسعاً بين الواقع والطموح؛ فملفٌّ كهذا قد تعجز عنه حكومات ودول، وفق عاملين في هذا المجال.

وفي سبيل تنسيق الجهود وتوحيدها، فيما يخص مشاريع كفالة الأيتام ورعايتهم، بادرت عدة منظمات خيرية سورية إلى تأسيس لجنة مستقلة تضمُّ المنظماتِ، والهيئاتِ العاملةَ في هذا المجال بمدينة حلب وريفها، وأطلقت في شهر نيسان عام 2013 م «لجنة كفالة ورعاية أيتام حلب».

تسعى اللجنة إلى دعم المبادرات والمشاريع التي تساهم في دعم أسر الأيتام، إضافة إلى النهوض بثقافة العمل الإنساني، وحول أهداف اللجنة يقول علي حمدي ممثل منظمة غراس في اللجنة «إنَّ إحصاء أعداد الأيتام في محافظة حلب، والسعيَ لكفالتهم من أولى أهداف اللجنة»، مضيفاً «إنَّ الأهداف تشمل إجراء التقاطعات اللازمة بأسماء الأيتام المشمولين بكفالة مادية لضمان التوزيع العادل للمبالغ المالية، وذلك من أجل الوصول إلى معايير متقاربة فيما يخص برامج الكفالة».

وخلال اجتماعات دورية شهرية يناقش أعضاء اللجنة الذين يتجاوز عددهم العشرين منظمة، المقترحات والخطط التي من شأنها رفعُ سوية العمل المؤسساتي للمنظمات الأعضاء، كما يسعون إلى وضعِ معايير وخططٍ لرفع مقدار الشفافية.

دعم محدود

يقدر عدد الأيتام في حلب وريفها بنحو 40 ألف طفل ممن فقدوا آباءهم خلال الحرب التي يشنها النظام على المحافظة، وبحسب اللجنة المذكورة فإنَّ عدد الأيتام المشمولين بكفالات مادية شهرية من قبل المنظمات الأعضاء في اللجنة لا يتجاوز 5 آلاف طفل.

ويعزو محمد مكي، منسق اللجنة، انخفاض عددِ المكفولين بالنسبة إلى العدد الكليِّ للأيتام إلى عدة أسباب، أهمها: شحّ الدعم المادي المخصص لمشاريع كفالات الأيتام؛ لأنّه مشروع استهلاكي غير تنموي، إضافة إلى قلة وعي المنظمات السورية في مأسسة عملها، وطرق تواصلها مع الداعمين، ويوضح مكي أنَّ العددَ المتزايد للأيتام، نتيجة استمرار قصف النظام على المناطق الخارجة عن سيطرته، يزيد من صعوبة الوصول إلى الكفاية المادية في هذا المجال.

وتحمل اللجنة على عاتقها إطلاقَ حملات إعلاميةٍ داخل سورية وخارجها بهدف جلب الدعم والمناصرة لأيتام حلب، وتعمل في الآونة الأخيرة على إنشاء موقع إلكتروني بهدف تنظيم عملية التواصل، وسهولة تقاطع البيانات بين المنظمات الأعضاء.

من يقطع المياه عن حلب.. الأسد والدولة يتناوبان

باتت رؤية العشرات من أهالي حلب في طوابير قرب بئر أو صهريج للحصول على مخصصاتهم من المياه مشهداً متكرراً ومألوفاً؛ فأزمة انقطاع المياه عن المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة تمثل المعاناة الأشد قسوة على حياة السكان، فضلاً عن فصول أخرى من المعاناة المعيشية اليومية في ظل غياب أي حلٍ لهذه الأزمة في الأفق المنظور.

وما يزيد الأزمة تعقيداً ويبعدُها عن الوصول إلى حلٍ قريب، هو تشابكُ خيوطها، وإحكام السيطرة على مفاصلها من قبل عدة أطراف، إضافةً إلى صعوبات أخرى تعرقل سير المياه في مجاريها. فتنظيم الدولة الإسلامية يسيطر على معظم منابع المياه في منطقة الخفسة بريف حلب الشرقي، ويسيطر النظام على محطات توليد الكهرباء التي تحتاجها المضخات لضخ المياه في الشبكة، وأحياناً تتسبب المعارك والقصف في وقف تغذية الكهرباء أو تعطيل شبكة المياه.

عضو المكتب التنفيذي في المجلس المحليٍ لمدينة حلب أحمد ديري يتهم سلطات النظام «بتعمد التنسيق» مع بعض الفصائل العسكرية فيما يخصُ موضوع المياه، وتجاهل التنسيق مع الجهات المعنية بهذا الموضوع كمجلس المدينة من أجل «تحميل الثوار مسؤولية قطع المياه»، ويضيف «إنَّ المجلس المحليٍ طالب الهلال الأحمر بضرورة التنسيق معه في هذا الشأن، ولم تتم الاستجابة إلى الآن».

يسعى المجلس المحلي إلى تأمين حلول إسعافية تسهم في التخفيف من نتائج انقطاع المياه، كالاعتماد على مياه الآبار والصهاريج وخزانات الأحياء، ويوضح أحمد حمدي مدير شعبة المياه أنَّ الشعبة خصصت ثلاثة صهاريج تزوِّد الأحياء بالمياه، وتؤمن الحد الأدنى من حاجة الناس، ويلفت إلى أنَّ المجلس يحتاج إلى قرابة 15 صهريجاً إذا أراد تلبية معظم احتياجات الأحياء.

آبار ارتوازية

يلجأ الناس إلى حفر الآبار السطحية في سبيل حلٍ مشكلة انقطاع المياه، ونظراً لعدم صلاحية مياه الآبار السطحية للشرب عمدت الشعبة إلى تحلية المياه، وفي هذا الصدد يقول حمدي «إنَّ المجلس تمكن من تشغيل محطتين للتحلية، أما تشغيل بقية المحطات فيحتاج إلى كوادرَ عاملةٍ، ومصاريفَ للتشغيل كبيرةٍ»، ويتابع «قدَّمنا مشاريعَ لبعض المنظمات لتأمين نفقات بقية المحطات، وفي حال عملها يتمُ ربطها بالآبار، وبإمكانها أن تغطي حاجة الناس من مياه الشرب على الأقل».

ويلفت المصدر إلى أنَّ المجلس يعِدُ خطةً لتأهيل بعض الآبار الارتوازية القديمة، ولديه دراسة مشروع يتضمن حفر 14 بئراً يمكن لها أن تغطي حاجة الأحياءِ المحرَّرة من مياه الشرب.

صعوبات وتحديات

يواجه قطاع المياه في المجلس المحلي صعوبات جمة يتركز معظمها في عمليات الضخ والصيانة، فالانقطاع المستمر للتيار الكهربائي يدفع إلى الاعتماد على «الديزل» لتشغيل محطات الضخ في سليمان الحلبي، وباب النيرب، ويحتاج تشغيل المحطتين يومياً إلى نحو 25 ألفَ لترٍ من «الديزل»، وتنخفض طاقتها إلى النصف.

من جانب آخر تستهلك صيانة شبكة المياه الكثير من الموارد المالية والبشرية، ويعاني المجلس من عدم توفر الآليات الثقيلة الخاصة بالصيانة، إضافة إلى صعوبة تأمين بعض القطع الخاصة بالشبكة وارتفاع كلفتها، وقلة الكوادر المتخصصة، وعدم القدرة على الوصول إلى بعض مواقع التماس.

مخبر لتحليل المياه

نظراً لاعتماد الناس بشكل كبير على مياه الآبار أنشأ المجلس، منذ عدة أشهر، مخبراً لتحليل عيّنات مياه الشرب، ويلفت حمدي إلى أنَّ الكثيرَ من مياه الآبار الأهلية لا يتمُ تحليل مياهها بسبب ارتفاع كلفة التحليل، نتيجة ارتفاع ثمن المواد المخبرية، ويضيف «إنَّ المجلس يعمل على تأمين هذه المواد ليكون التحليل مجانياً، ويشجع الناس على تحليل مياه الآبار التي تستخدم في الشرب».

يساهم المجلس المحليُ لمدينة حلب في تحقيق الأمن المائيٍ والصحي للناس في المناطق المحرَّرة، لا سيما في ظل الظروف الأمنية والمعيشية الصعبة التي تمرُ بها المدينة، ويسعى إلى تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الشأن.

يسيطر تنظيم الدولة على معظم منابع المياه في ريف حلب الشرقيٍ | يلجأ الناس إلى حفر الآبار السطحية في سبيل حلٍ مشكلة انقطاع المياه

استطلاع رأي

عبد الله، 65 سنة، حي الصاخور

أطالب بدفع أجور عمال النظافة والدفاع المدني بشكل دائم وزيادتها، هؤلاء الرجال يضحون بالغالي والرخيص لاستمرار الحياة في المدينة وخدمة المواطن.

حسين أحمد العساني، 43 سنة، حي المرجة

بصراحة ما نعرف لمن يتبع الحيٌ بخدماته؛ نذهب إلى المجلس فيخبروننا أنَّ الإدارة مسؤولة عن تخديمنا، نروح إلى الإدارة فيقولون لنا: المجلس هو المسؤول، والحيُ أوساخه متراكمة منذ 10 أيام، والكهرباء والماء مقطوعتان منذ شهر، والآنَ نحاول مع المجلس لعله يخدمنا. وسنرى ماذا سيحصل معنا.

أبو خالد حمود، 40 سنة، مدينة مارع

أولادنا يأكلون من المساعدات الإغاثية، ولكن إلى متى؟! نحن بحاجة إلى فرص عمل حتى نؤمَن المستقبل، فأنا فني كهرباء منزلية، وكيف اعمل بدون كهرباء؟!

خالد الزعيتر، 41 سنة، بلدة الحص في الريف الجنوبي

ليس لدينا مجلسٌ ولا خدمات، ولا هم يحزنون؛ فحتى النازحون يأتون إلى هنا، ويعتمدون على أنفسهم في غدارة جميع أمورهم. لا ماء ولا كهرباء، ولا مستوصفات. هذا كل ما أستطيع أن أقول.

مصطفى السيد، 48 سنة، قرية الشيخ عيسى في الريف الشمالي

كلما سألنا عن موضوع الماء والكهرباء يقولون: الانقطاع من المحطة الرئيسية، أو انقطاع الكبل. ويمكن القول: إنَّ مجلس القرية للإغاثة فقط، وأحياناً نشتري ميا الشرب من المحلات، وخاصة عندما يكون لدينا مريض؛ فليس لدينا ميأه شرب صحية، وموضوع الخبز فيه صعوبة؛ فربطة الخبز بـ60 ليرة، وفيها سبعة أرغفة فقط ، والربطة الواحدة لا تكفي لوجبة أكل واحدة.

أبو جميل، 52 سنة، معارة الأرتيق

الماء هي أكبر معاناة انقطاع للمازوت يؤدّي إلى توقف الماء، ولا نستطيع أن نشرب، أو نسقي الأراضي.. نطلب من المجلس أنو يوفر لنا مولداتٍ ومازوتا، والكهرباء فمرة تأتي ومرة تنقطع، وكل من يملك مولدة كهرباء صغيرة يشغلها من أجل الضوء ومشاهدة التلفاز. هناك سيارة تقوم بنقل القمامة كل فترة، ولأننا نقيم في قرية فلا يمكن أن يكون كل شيء «على الصراط المستقيم»؛ أي: مئة بالمئة.

زياد، 26 سنة، الأتارب

لو أنهم يعتمدون على توظيف الكفاءات، ويبتعدون عن اختيار القيادات على أساس الانتماء السياسي الذي لم يجلب لهذا الشعب إلا المتاعب، لكان الوضع أفضل بكثير مما عليه الآن. ومهمة المجلس المحليٍ خدمة المواطنين، وليس الدخول في المعارك السياسية.

هالة، 31 سنة، معلمة، السفيرة

عمال النظافة يبذلون جهوداً كبيرة في الريف الجنوبي، وكثيراً ما يستخدمون أدوات بدائية متعبة؛ لذلك يجب على المجلس والمنظمات تزويدهم بالآليات، وتأمين رواتب دائمة لهم، وعلى الحكومة المؤقتة تأمين ثمن المحروقات للمجالس المحلية بشكل دائم بدلاً من تأمين رواتبهم.

ديمة، 19 سنة، ناجحة في الثانوية العامة، حي الشعار

عليهم إيلاء التعليم اهتماماً أكثرَ، كل شيء مغلق في وجهنا، أطالب بافتتاح معاهدَ إعداد مدرسين جيدةٍ، من أجل متابعة تعليمنا، وتدريس الأطفال في المدارس.

عبد المهيمن، 40 سنة، الشعار

شباب المجلس المحلي من خيرة الشباب، وهم يعملون من أجل مصلحة الناس، وغالباً بلا أجور.

أم محمد، 41 سنة، ممرضة في مشفى بالريف الغربي

يجب أن يقطعوا علاقتهم مع المعارضة الخارجية، والائتلاف والحكومة المؤقتة، فهم من يتحمل مسؤولية نقص التمويل، ومن يريد أن يشارك في الثورة فعليه العمل داخل سوريا، أسوة بجميع من هم على الأرض.

جميل، 21 سنة، الكلاسة

جهودهم جيدة في بعض المجالات، لكن لا يوجد من يراقب الأسعار ويحاسب المحتكرين، ولم نجد أحداً منهم فعل شيئاً عندما منعت «داعش» دخول المحروقات وارتفعت الاسعار بشكل جنوني.

علاء الدين، 29 سنة، الراموسة

لا وجود لنشاط للمحلس المحلي في الراموسة؛ فلا كهرباء، والقمامة متراكمة منذ أشهر.

أم عمر، 37 سنة، الشعار

نرجو منهم التحضير منذ الآن للشتاء القادم، وتجهيز الوقود والحطب للمدارس في العام الدراسي المقبل، أعانهم الله على ما يعانونه مع الفصائل المتحاربة وتخاذل المجتمع الدولي.

عبد الجليل، 63 سنة، دارة عزة

نتمنى جلب منح مالية صغيرة ليتمكن المزارع من زراعة أجزاء من أرضه في العام القادم، حتى يعتمد على نفسه بدلاً من الركض وراء المساعدات هنا وهناك.

أبو بكري، 52 سنة، حي الزبدية

لا وجود لكلمة المجلس ولا غيره؛ فالسلطة وحدها لقصف النظام، والفصائل العسكرية التي تتحكم بالناس وَفقَ أهوائها.

أبطال بلا سلاح أو أوسمة.. دفاع حلب المدني هم سوريا

كانت الحاجة ملحّة لتأسيس فرق متخصصة برفع الأنقاض وانتشال العالقين تحت ركام المباني المدمرة إثر استهداف النظام حلب وريفها بالبراميل والصواريخ، الأمر الذي دفع بعض الناشطين إلى المبادرة لتأسيس فرق للدفاع المدني في مدينة حلب انطلاقاً من تجربة مكتب الطوارئ في المجلس المحلي لمدينة حلب.

استُهلت فكرة تشكيل فرق للدفاع المدني بتأسيس مركزٍ في حي مساكن هنانو مكان مركز إطفاء كان تابعاً لسلطات النظام، ثم توسع عمل الدفاع المدني ليتم تأسيس فرع في حي الأنصاري غرب حلب، ثم فرع آخر في حي باب النيرب وسط المدينة، وذلك بالاعتماد على عشرات الشبان المتطوعين الذين يعملون بمعدات بدائية لا تفي بالغرض. وتطور عمل فرق الدفاع المدني وتوسع كادره ليبلغ نحو 120 عنصراً في المدينة، خضع معظمهم لدورات تدريبية متخصصة في الداخل والخارج، وقد أكسبهم العمل المتواصل في ظل القصف على المدينة خبرات عملية كبيرة.

يعاني الدفاع المدني في مدينة حلب من عدة معوّقات، تتمثل في قلة الرواتب وانقطاعها أحياناً، إضافة إلى صعوبة تأمين النفقات التشغيلية للعمليات التي لا تكفي دائما نتيجة تواصل القصف، فضلاً عن انعدام التأمين الصحي للعناصر المصابين والتعويض لعائلات الشهداء الذين قضوا خلال أداء عملهم.

قدم الدفاع المدني أربعة شهداء أثناء إنقاذهم للمدنيين، ثلاثة منهم قضوا بسقوط برميل متفجر على حي الحيدرية في آذار 2014 وهم إيهاب حورية، عمار طه البكار، محمود حسن الخالد

سوريتنا التقت عناصر الدفاع المدني في حلب وكانت هذه الشهادات:

الشهيد عمار طه البكار

الشهيد ايهاب حورية

الحاج أبو وليد:

بعد حملة البراميل الكبيرة على حلب، انضممت إلى الدفاع المدني نظراً للحاجة الكبيرة، وساهمت في الكثير من عمليات إنقاذ الناس العالقين تحت ركام منازلهم، وقد كان دافعي إنسانياً بالدرجة الأولى.

عبد الله ناولو:

نشعر بفراغ في فريقنا بعد فقدنا بعض الشهداء من عناصر الدفاع المدني، نحزن عليهم، ونفرح لهم بالوقت نفسه؛ لأنهم استشهدوا أثناء محاولتهم إنقاذ الناس، خرج لإنقاذ الناس ثم أتى من ينقذه، نرجو الله أن يكونوا شفعاء لنا.

بيبرس مشعل:

اخترت طريق العمل مع الدفاع المدني لأنه يمسُّ المواطن فقط، وليس له أي توجه سياسيٍّ أو حزبيٍّ، التوجه إنسانيٌّ فقط، حاولنا أن نكون في خدمة الناس في شتى الوسائل، والحمد لله أنه تطور بشكل كبير بعد عامين ونصف من العمل. التعامل مع المدنيين أثناء الكوارث هي من أكثر الصعوبات التي نواجهها، و بعد انتهاء الثورة أرجو العودة إلى حياتي السابقة؛ أي: إلى منزلي وعائلتي.

محمد حاج علي (20 عاماً):

أعمل متطوعاً في الدفاع المدني منذ عامين، ومع بداية الثورة تركت الدراسة ولم أستطع استكمالها بسبب ضغط القصف، وما دفعني للعمل في الدفاع المدني هو الغاية النبيلة المتمثلة في إنقاذ أرواح الناس، وقد كنت شاهداً على مجزرةٍ في حي بستان القصر، وهذا دفعني إلى الاستمرار في العمل، اشتقت لأهلي، أحاول منذ فترة السفر إلى تركيا لأراهم ولا أستطيع؛ بسبب إغلاق الحدود.

رشيد دالاتي:

همي في هذه الحياة هو الثورة، أريد أن تنتصر الثورة، ونتخلص من النظام لنرتاح، ونبدأ ببناء بلدنا كما نريد، وتختصر همومي على الصعيد الشخصي بأن أتمكن من شراء دراجة نارية فقط، ولا أهتم بالزواج حتى.. فقط دراجة نارية.

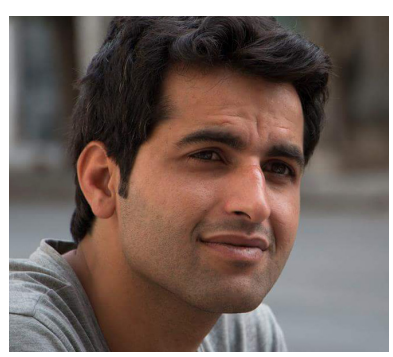

إسماعيل عبد الله:

اخترت أن أكون جزءاً من منظومة الدفاع المدني لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الناس، صعوبات العمل دائمة تتمثل في سوء الوضع المالي و«اللوجستي»، لم أحقق شيئاً خلال السنوات الماضية على الصعيد الشخصي؛ لأنني كنت متفرغاً للعمل في الثورة، وبعد الثورة سأعود إلى عملي السابق كمدرس لغة إنكليزية.

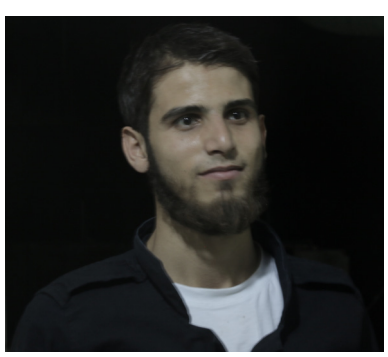

خالد فرح (26 عاماً):

تطوّعت منذ عامين، وقبل الثورة كنت عاملاً حراً، ترددت، في البداية، في مسألة الانضمام إلى الدفاع المدني لخطورته، وبعد خضوعي لدورة تدريبية أحببت العمل، وشعرت أنني أقدِّم عملاً كبيراً ونبيلاً للناس.. الصعوبات التي أواجهها كزملائي، أخشى من موت الناس العالقين تحت الأنقاض، وأحاول جاهداً إنقاذ حياتهم، أفضل شعور أشعر به هو عندما أنقذ أحد الأرواح، إنه شعوّرٌ جميل.

1700 عامل لضبط الأمن في المدينة الأخطر في العالم

يعدُّ عمل الشرطة الحرَّة في حلب من أخطر الأعمال في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا، كون المدينة التي صنفت دولياً كأخطر مدينة في العالم، خاضعة لسيطرة فصائل عسكرية متعدِّدة التوجهات.

وتسعى الشرطة الحرَّة في المدينة نحو التعاون مع الجهات المسلحة الفاعلة، والمجتمعات المحلية، من أجل ضبط الأمن، وتحقيق أكبر فائدة ممكنة لمختلف شرائح المجتمع.

تعتمد المؤسسة حديثة العهد، والتي تشكلت في الشهر العاشر من عام 2012م، على 60 مركزاً شرطياً، وتتألف من حوالي 1700 عنصر، إضافة إلى ضباط منشقين عن جهازي الشرطة والأمن التابعين للنظام السوري، بدءاً من رتبة ملازم أول وصولاً إلى رتبة عميد، حيث يحاول القائمون عليها فرض هيكلية إدارية منظمة، عن طريق تقسيم مدينة حلب لقطاعين شرقي وغربي، في أحياء بستان القصر، والكلاسة، وصلاح الدين، والفردوس، وتتوزع المخافر التابعة لها في الصالحين، والشعار، وقاضي عسكر، أما الريف فتم تقسيمه إلى أربع قطاعات: شمالي، وجنوبي، وغربي، وشرقي، ليضم مخافر في القرى والبلدات الرئيسية.

مهمات عديدة

تقدِّم الشرطة الحرة في حلب خدماتها في الكثير من مناحي الحياة، بدءاً من الحفاظ على الأمن، ووصولاً إلى مساعدة المجالس المحلية في تقديم الخدمات، كما تسيّر دوريات من عناصر شرطة المرور ضمن المدن والبلدات وعلى الطرق العامة، وتتدخل في حال حدوث أيِّ حادثٍ مروريٍّ على الطرق العامة، بالتعاون مع الإسعاف لإخلاء المصابين، وتنظيم ضبوط نظامية، وإحالة المذنبين للمحاكم المختصة.

كما تسعى إلى حل الخلافات الناشبة بين المواطنين، والتي ارتفعت نسبتها في الآونة الأخيرة نتيجة الضغوط التي يتعرض لها المدنيون جراء القصف الذي يتعرضون له من قبل قوات النظام، وصعوبات الحياة، وذلك عن طريق جلب الأطراف المتنازعة لحل المشاكل بالتراضي، وفي حال تعذّر الحل تلجأ إلى تطبيق القانون المعمول به.

وتعلن إدارة الشرطة الحرة أنها تبذل جهدها للحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وتوثيق الجرائم، وأنها تتعاون مع الهيئات الشرعية والقضائية، والمجالس المحلية لتنفيذ هذا، كما تستعين بالجهات القضائية الموجودة للتحقيق في الجرائم العدلية.

تعاون أهلي

يرجو سكان المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة أن يتطور عمل الشرطة الحرة، وأن تشارك بشكل أقوى في حفظ الأمن الذي تراجع في الآونة الأخيرة؛ نتيجة ازدياد عدد اللصوص والخلافات، وتدخل بعض الفصائل العسكرية المعارضة في حياة الناس، وفق ما ينقله ناشطون من حلب.

يقول سليم كبارة، مواطن يقطن من منطقة المنصورة بالريف الغربي لحلب، لـ سوريتنا: «يرغب الأهالي بوجود شرطة قوية تحمي المدنيين، خاصةً ليلاً، بعدما انتشرت عصابات السرقة والقتل بشكلٍ ملحوظ، كما نطمح إلى أن تكون الشرطة أقوى نفوذاً من فصائل المعارضة فيما يخص حياة المدنيين، وأن تتفرغ الأخيرة لقتال قوات النظام و«داعش»، وتكفَّ عن التدخل في حياتنا».

ومن ناحية العلاقات مع باقي المؤسسات الثورية والفصائل المقاتلة، يصف النقيب مالك أبو يوسف، الناطق الإعلامي بلسان شرطة حلب الحرة، العلاقةَ مع قوات المعارضة بأنها قائمة على الاحترام المتبادل، والتعاون، والمؤازرة، ويقول: «لا توجد حالياً علاقة مع الحكومة السورية المؤقتة، أو الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة.. لقد أصدرنا بياناً بتاريخ 27 / 6 / 2015م أوضحنا فيه أننا عبارة عن مؤسسة خدمية تعمل ضمن الأراضي السورية المحرَّرة، وغير مرتبطين بأي جهة خارجية، سواء الائتلاف الوطني أو الحكومة المؤقتة، ولا نقبل التعاون إلا مع من يعمل ضمن الأراضي السورية المحررة، ويقبله الشعب السوري».

معاناة

تعاني الشرطة الحرة في حلب من نقص في التمويل، والذي كانت تؤمن جزءاً منه عددٌ من دول الاتحاد الأوربي وأمريكا، وعن مصدر التمويل الحالي يقول أبو يوسف: «تقدِّم منظمة «آدم سميث» التمويل لنا حالياً، وبكل شفافية ووضوح فإن راتب قائد الشرطة 400 دولار أمريكي، وراتب الضابط 300 دولار، وراتب صف الضابط 150 دولاراً، والشرطي العادي يقدر راتبه بـ 100 دولار».

وبالنسبة للاحتياجات اللوجستية الملحة يشير النقيب «أنَّ مؤسسة الشرطة الحرة بحاجة إلى مقرٍّ تدريب تتحقق فيه شروط الأمان من قصف النظام، ووسائل نقل كالسيارات، والدراجات النارية وسيارات نقل للمساجين، وسيارات رافعة، إضافة إلى حاجتها إلى رحبةٍ لإصلاح الآليات».

ويضيف: «تلزمنا معدات اتصال حديثة بدلاً من القديمة قصيرة المسافة، وسترٌ واقية من الرصاص، وأسلحة دفاعية، إضافة إلى المعدات «اللوجستية» المخصصة لشرطة المرور، كما يحتاج عناصر الشرطة الحرة إلى نقاط طبية مخصصة للعناصر وعائلاتهم».

منذ نحو خمسة أشهرٍ تمَّ إحداث مركزين للأدلة الجنائية بمعدات بسيطة جداً، الأول في مدينة حلب والثاني في مدينة الأتارب، ويختص المركزان بالتحقيق في الجرائم الكبيرة كالكشف عن تزوير العملة، والأوراق الرسمية، إضافة إلى السرقات، وجرائم القتل.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها أسست الشرطة الحرة مركزاً للشرطة النسائية يبلغ عدد المتطوعات فيه 25 متطوعة، يقمن بالمهام المتعلقة بالنساء كالتفتيش، والتحقيق، والإشراف على سجونهن.

- قدمت شرطة حلب الحرَّة 27 شهيداً أثناء تأديتهم لمهامهم الرسمية منذ تأسيسها، وتحاول المؤسسة تنظيم تعويضات ورواتب مستمرة لأسر الشهداء تضمن حياة أسرهم وتحميهم من العوز والحاجة.
- راتب قائد الشرطة 400 دولار أمريكي، وراتب الضابط 300 دولار.
- لا توجد علاقة بين الشرطة الحرة وبين الحكومة السورية المؤقتة.

عامر صوراني (20 عاماً):

كنت طالباً في بداية المرحلة الثانوية عندما انطلقت الثورة، وبعد إغلاق المدارس التحقت بالدفاع المدني، واخترت هذا المجال لأنه بعيد عن العسكرة؛ فأنا لا أفضل حمل السلاح، وبسبب ضغط العمل لم أتمكن من استكمال دراستي، وسأسعى إلى ذلك بعد الثورة وإسقاط النظام.

محمود حتر (26 عاماً):

أنا خريج معهد رياضي، وأكره حمل السلاح، ميولي قادتني للتطوع في الدفاع المدني بعد أن لمست حاجته إلى الكوادر، وأكثر ما أخشاه، أثناء عملي، هو تكرارُ القصف أثناء محاولتنا إنقاذ الناس، وأخاف على حياة زملائي، وقد تمكنت من إنقاذ حياة الكثيرين من الناس، وعندما أنقذ شخصاً من الموت يتملكني شعورٌ غامض لا أستطيع وصفه، خاصة إنقاذ الأطفال، وهذا الأمر يحفزني للاستمرار في العمل ويزيدني قوة وإيماناً بالرَّغم من كلِّ الصعوبات.

قاسم أبو دياب (22 عاماً):

مع بداية الثورة انشققت عن قوات النظام، وأردت العمل في أيِّ قطاع يخدم الثورة، فانضممت إلى الدفاع المدني منذ عامين، واخترت هذا المجال لأنه عملٌ خالص للّه وللإنسانية، ولا يحقُّ لأحدٍ أن يزاود على عناصره؛ فهم يعملون بدافع إنساني فقط، ولا يعملون لدوافع شخصية أخرى.

مجالس أرياف حلب: بعضها يسير نحو النجاح وأخرى يعطل عملها العسكر

ما إن سيطرت قوات المعارضة على معظم أنحاء الريف الحلبي، حتى بدأت الخبرات من حملة الشهادات الجامعية والموظفين السابقين في مؤسسة الدولة من أبناء الريف الخارج عن سيطرة النظام عقد الاجتماعات، بهدف تشكيل مؤسسات مدنية تقدم الخدمات للأهالي في المدن والبلدات التي سيطرت عليها الفصائل.

أسابيع قليلة فصلت بين السيطرة على ريف حلب الشمالي من قبل المعارضة، وإعلان الناشطين المدنيين عن تأسيس أول مجلس محلي في ريف حلب، وكان هذا المجلس في مدينة عندان، حيث تم تشكيله في 23 تشرين الأول عام 2012م، حين أعلن عدد من الأطباء والمعلمين والمهندسين، تشكيل المجلس المدني في البلدة، لتتوالى بعده تشكيلات المجالس المحلية في ريف حلب، والتي توحدت لاحقاً في هيكل مجلس محافظة حلب الحرة.

الريف الشمالي عوائق العسكرة!

تعتبر مدينة إعزاز في ريف حلب الشمالي، مركزاً تجارياً واقتصادياً مهماً بالنسبة للمناطق الخاضعة للمعارضة في حلب، ومع بدء حملة القصف الجويّ على المدينة نهاية عام 2013م، أصبحت مدينة إعزاز وجهة رئيسية للفارين من براميل النظام وآلته العسكرية.

شكل المجلس المحلي فيها بداية الشهر الرابع من عام 2013م، ويتبع المجلس إدارياً إلى مجلس محافظة حلب الحرّة، ويخضع إلى الرقابة التنفيذية للمجالس المحلية التابعة للحكومة المؤقتة.

وعلى الرغم من المكانة المميزة التي تحتلها المدينة، والمشاريع التي يحاول المجلس القيام بها، كمد شبكات المياه، وإنشاء مراكز طبية وخدمية في المدينة، وتقديم الدعم للمزارعين، إلا أنّ ملاحظاتٍ عديدةً يقدّمها السكان المقيمين فيها، والقرى الحدودية التي تتبع لها.

ويرى ناشطو المدينة أنّ المجلس لم يستطع لعب دوره الحقيقي كمؤسسة ثورية خدمية، بسبب هيمنة القوى العسكرية التي تعاقبت في المدينة عليه، وعدم قدرته، حتى الآن، على إنجاز الاستقلالية في قراراته، أو انتخاب أعضاء من أصحاب الكفاءات، وهذا يتجلى أكثر ما يتجلى في أنّه نتاجُ توافق العائلات الكبيرة في المدينة، لا نِتاجُ عملية انتخابيّة.

الريف الغربي طريق إلى النجاح

في ريف حلب الغربي تعتبر المجالس المحلية أمراً محدثاً، أوجدتها الثورة في العديد من القرى والبلدات، إلا أنها استطاعت تحقيق النجاح في تسيير أمورٍ من يعيش في قرى هذا الريف إلى حدٍّ معقول.

بلدة الهوتة الموجودة قرب مدينة عينجارة، إحدى القرى التي يمكن القول عن تجربة المجلس المحلي فيها بالناجحة نسبياً؛ فقد أنشأ مجلس بلدية الهوتة مطلع العام الماضي، ليصبح مركزاً خدمياً هاماً، بعد إنجازه العديدَ من المشاريع الحيوية، من نظافةٍ، وخدمات، وصحة، وتعليم، وقد قام المجلس كذلك بتوفير مياه الشرب لأهالي البلدة بعد حفره بئراً ارتوازياً، كما قام مؤخراً بتوزيع حاويات للقمامة في جميع أحياء البلدة بعد تراكمها بشكل كبير لفترة ليست بقصيرة.

ويقول علي مدنية، رئيس مكتب الخدمات في مجلس بلدة الهوتة «قام المجلس بتوزيع حاويات للقمامة في شوارع بلدة الهوتة بعد تقديم مجلس محافظة حلب خمسين حاوية نفايات، ورغم أنّ هذا المشروعَ يعدُّ صغيراً بالنسبة لما تقوم به الكثير من المجالس المحلية الموجودة في الريف الحلبي، إلا أننا نعتبره شيئاً مميزاً، نظراً لعدم توفر مثل هذه الحاويات في البلدة طيلة سنوات، ما جعل من الساحات الخالية فيها مكباً للنفايات».

الريف الشرقي نجاح لم يستمر

ريف حلب الشرقي الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة، انعدمت فيه المؤسسات المدنية التابعة للحكومة السورية المؤقتة، أو أيُّ جسم مدني يمكن اعتباره خارجاً عن هيمنة السلطة العسكرية عليه، لكن المجالس التي كانت تخدم مدنَ هذا الريف كانت من أفضل المؤسسات وأنجحها.

ومن خلال لقاء سوريتنا برئيس المجلس المحلي لمدينة منبج سابقاً الدكتور عماد الدين حنيظل تحدّث عن المجلس وإنجازاته في تسيير عمل المدينة فقال «تميز المجلس المحلي في منبج، أكبر مدن ريف حلب، بأنه كان يقوم بمهامَّ حكومية مصغرة، وليس كمجلس محليٍّ فقط، وهذا بسبب تدفق النازحين من مختلف المناطق السورية إلى المدينة».

عمال الخدمات في مدينة الزربة

وقد أنجز المجلس عدة مشاريع خدمية، وتميز، إضافةً إلى عمله المدني، بالإشراف على عمل العسكر الموجودين في المدينة، كذلك تمّ خلال فترة عمله، تأسيس أوّل جهاز شرطة ثورية في المناطق الخاضعة للمعارضة في سوريا، وأنجزت عدة مشاريع خدمية في المدينة، منها: تأمين القمح لمطحنة مدينة منبج بشكل يومي، وتشغيل الفرن الآلي وباقي الأفران الخاصة في المدينة، ومتابعة أمورها، بعد إجراء إحصاء كامل للمدينة وريفها، حيث تمّ، بناءً عليه، حصر حاجة المدينة من الخبز، وتعيين معتمدين لإيصاله إلى كافة أنحائها بسعر رمزيٍّ.

إضافة إلى ذلك، عني مجلس مدينة منبج خلال فترة عمله بمتابعة أمور الدوائر الرسمية الخدمية مثل: «السجل المدني، والبلدية، الكهرباء، الماء، البريد»، وغيرها من المراكز الخدمية التي ظلت تعمل بعد سيطرة المعارضة المدينة تحت إشرافه، كذلك تابع المجلس عملية التعليم واستمرارها، وفق المصدر.

الريف الجنوبي المنسي

أما بالنسبة إلى أكبر أرياف مدينة حلب (ريف حلب الجنوبي) الذي يعتبر منسياً من ناحية الخدمات التي تقدمها المؤسسات الثورية للمناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، فلم تسجل أية حالة من حالات التنظيم الفعليّ في المدن والبلدات التابعة له، على الرغم من وجود عدةِ مجالس في المدن والبلدات الرئيسة، كالزربة، وتلّ الضمان.

تنتشر المخيمات في المناطق القريبة من خطوط النار بين الثوار وقوات النظام، ويقدر عددُ سكانِ ريف حلب الجنوبي بنصف مليون نسمة تقريباً موزعين على عدة مخيمات ومدن في هذا الريف.

بالمحصلة..

يمكن القول: إنّ معظم المجالس المحلية في ريف حلب الشمالي لم تحظ بتأييد كامل من السكان القاطنين فيه، على عكس مجالس الريف الشرقي التي كانت مشكلة سابقاً، بينما تحاول المجالس المحلية في ريف حلب الغربي تقديم نفسها على أنها من أفضل المراكز الخدمية المشكلة حديثاً، ليبقى ريف حلب الجنوبي خارج المعادلة الثورية حتى إشعار آخر.

مجالس ثورية وأخرى إعلامية تعمل في حلب

منذ بدء الحراك المدني في حلب، حاول الناشطون تجميع أنفسهم ضمن هيئات ومجالس تعمل على تنظيم الحراك المدني، وضبط العمل الثوري، والمشاركة في تنظيم العمل الإغاثي، والطبي، والإعلامي، وغيره، وقد تعزّز عمل هذه المجلس والهيئات مع اشتداد الأعمال العسكرية في المدينة، ومن أهم هذه المجلس:

اتحاد ثوار حلب

مظلةٌ جامعةٌ لعددٍ من المجالس الثورية والمنظمات بحلب، ويتخذ من الحرية، والكرامة، والعدالة شعاراتٍ له، ويهتم بإقامة حملات المناصرة، والمظاهرات السلمية، والوقفات الاحتجاجية، ويعمل في مجال حماية ممتلكات المدنيين، ويشارك بقية فعاليات المدينة بنشاطاتها المتنوعة.

مجلس ثوار مساكن هنانو

تأسس في عام 2013، ويعتبر الجهة الوحيدة والرسمية الممثلة للحي، ويقوم بتنسيق كافة أعمال الحراك السلمي والمدني، إضافة إلى توثيق قصف النظام والدمار، ويتبع له مكتب تعليمي يهتم بشؤون الطلاب والتعليم، كما أنّ هناك نشاطاتٍ مدنية، كحملات النظافة، والمهرجانات الثورية مدنية الطابع.

ويحاول المجلس تنظيم العلاقة بين المدنيين والفصائل العسكرية المعارضة، وخلال حملة القصف بالبراميل المتفجرة التي شنها النظام على حلب، وبعد نزوح أغلب سكان الحي، تمكن المجلس من ضبط الأمن في الحي، وأعاد المسروقات للمدنيين بعد انتشار عصابات النهب والسرقة.

مجلس ثوار صلاح الدين

كيانٌ ثوريٌّ مدنيٌّ مستقلٌّ يضمُّ أبناء الحي، بدأ نشاطه في تنظيم المظاهرات السلمية المناهضة للنظام، ويرعى عدداً من المدارس في الحي، ويقيم نشاطاتٍ، ومهرجانات، وحملات دعم نفسي للأطفال، ومعارضَ فنيةً، وأعمالاً يدوية.

ويحاول المجلس حماية المدنيين في الحيِّ من خلال تجهيز وسائل الحماية، كنشر السواتر في المناطق الخاضعة للمعارضة لمنع القناصين التابعين لقوات النظام من استهداف الأهالي.

كما يعمل المجلس في المجال الإغاثي؛ إذ يقوم بشكل دوريٍّ بتوزيع الموادّ الإغاثية على المحتاجين في الحيِّ.

ويهتم المجلس بالنواحي الإعلامية، حيث يقوم بحملات بخٍّ ورسم على الجدران، يركز فيها على أهداف الثورة، وضرورة التكاتف والتعاون بين أبناء الحيِّ.

مجلس ثوار بستان القصر والكلاسة

من أوائل المجالس الثورية بحلب، بدأ نشاطه في تنظيم المظاهرات السلمية، ويشرف على حملات النظافة في الحيِّ بالتعاون مع المجلس المحلي بحلب، ويقوم بالتدخل في حل الخلافات الناشبة بين السكان، ويقيم عدداً من الانشطة التعليمية والترفيهية المخصصة للأطفال، إضافة إلى أنشطة إعلامية ومهرجانات.

المجلس الطبي لمدينة حلب

منظمةٌ طبيةٌ مدنيةٌ غيرُ حكومية، وغيرُ ربحية مستقلةٌ، تعنى بالأمور الطبية في مدينة حلب، وتشرف على النقاط الطبية والمشافي الميدانية، وتتعاون مع المنظمات السورية والدولية المعنية بالشأن الطبي بالمحافظة.

أبرز الجهات الإعلامية في حلب

يبرزُ دورُ المكاتب والهيئات الإعلامية في حلب حالياً بصورة كبيرة، مع صعوبة دخول المراسلين والصحفيين إليها من جهة، وضرورة توثيق الأحداث اليومية التي تمرُّ بها المدينة وريفها، من معارك، وقصفٍ، ودمارٍ، وأبرز تلك الجهات:

مركز حلب الإعلامي

يعرِّف عن نفسه بأنه مؤسسة إعلامية ثورية تجمع عدداً من الصحفيين والناشطين الإعلاميين بحلب، تهدف إلى الارتقاء بالإعلام الثوري، والعمل على تحقيق أهداف الثورة.

شهبا برس

وكالة إعلامية تسعى إلى نقل الأخبار الحاصلة بحلب، وتعمل على توثيق قصف قوات النظام الذي يستهدف المحافظة على مدار الساعة.

موقع شهداء محافظة حلب

منظمة إعلامية وحقوقية تعمل على إحصاء ضحايا المحافظة، جراء قصف قوات النظام، كما توثق الانتهاكات التي تطال المعتقلين في سجون النظام.

المجلس المحلي في إعزاز

إغاثة، مشاريع، وخطط لدعم مدينة عطشى منذ 3 سنوات

تعد إعزاز من أوائل مدن الريف الشمالي الحلبي الخارجة عن سلطة النظام، فبعد اجتياحها من قبل قوات النظام، اضطر أهلها بمؤازرة من المدن الأخرى للدفاع عنها، وبعد معارك استمرت 19 يوماً أعلنتها فصائل المعارضة مدينة محررة في 19 / 7 / 2012م، حيث سيطرت الفصائل على معبر باب السلامة الحدوديٍّ مع تركيا، ولكثرة الدبابات التي أعطبها مقاتلو المعارضة لقوات النظام خلال المعارك، أطلق على إعزاز «مقبرة الدبابات».

من أوائل المجالس المحلية في ريف حلب

بعد السيطرة على المدينة بعدة أشهر شكل أهالي المدينة المجلس المحلي في الشهر الأخير من عام 2012م، ليكون من أوائل المجالس المحلية في الريف الحلبيٍّ، واضطر المجلسُ لتعليق أعماله مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على المدينة أواخر 2013م، وملاحقته لرئيس المجلس وأعضائه، واعتباره من «المجالس الكفرية المتعاملة مع الغرب»، ثم عاد المجلس لممارسة نشاطه بعد إخراج التنظيم من المدينة في شهر آذار عام 2014م.

النظافة من أولويات أعمال المجلس

يتجاوز عدد سكان مدينة إعزاز مئة ألف نسمة، نصفهم من النازحين من القرى المجاورة، ويقوم مكتب النظافة في المجلس المحلي بترحيل 40 طناً من القمامة يومياً عبر 4 جرّارات زراعية، ويعتمد المجلس في تمويل قطاع النظافة على تبرُّعات المنظمات الإنسانية، حيث يحاول تأمين جزء كبير من رواتب 40 عاملاً، بعد أن قطع النظام رواتبهم منذ نحو ستة أشهر، ووسط هذه الإمكانات البسيطة يسعى المجلس إلى الحفاظ على المدينة نظيفةً بما يستطيع من جهود.

مولدات صناعية تزود المدينة بالكهرباء

تعاني المدينة كباقي الريف الحلبي من انقطاع شبه دائم للكهرباء، وهو ما دفع الأهالي إلى الاعتماد على المولدات الصناعية في تأمين التيار للمنازل والمحال التجارية، ويشير رئيس المجلس محمود هادي صالو إلى أنّ دور المجلس في قطاع الكهرباء يقتصر على صيانة الشبكة، وإيجاد حلول لشكاوى الناس، ويضطلع المجلس بدور الإشراف والرقابةِ على عمل المولدات الصناعية.

عدالة في توزيع الإغاثة

للمجلس المحليٍّ دورٌ كبيرٌ في مجال تقديم الإغاثة لأهالي المدينة والنازحينَ فيها، ولحرصه على العدالة في توزيع المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها، عمل المجلس على تصنيف السكان إلى ثلاثِ فئات، بحسب شدّة حاجتهم، وذلك بالنظر لما يملكون من منازل، أو أرض زراعية، أو غير ذلك. وفي هذا الصدد يؤكد صالو أنّ المجلس يوفر على الأقل سلة غذائية شهرياً لكل عائلة محتاجة في المدينة.

تنسيق كامل مع الهيئة الشرعية

تختص الهيئة الشرعية في إعزاز، والتي تتبع للمحكمة الشرعية في حلب وريفها، بفضِّ النزاعات والخصومات بين الناس، وحول التداخل بين اختصاصات الهيئة الشرعية والمجلس المحلي، يؤكد صالو أنَّ «كلا الطرفين يلتزم باختصاصه ولا يتدخل في عمل الطرف الآخر، وأنَّ العلاقة بينهما قائمة على التنسيق والتعاون في بعض المجالات».

4 آلاف ولادة مجانية في مشفى التوليد خلال 6 أشهر

المشفى الأهلي في المدينة يعمل تحت إشراف المجلس المحليٍّ الذي يسعى إلى تأمين احتياجاته الطبية عبرَ بعض المنظمات الطبية، وإلى جانب هذا المشفى، يقدِّم مشفى التوليد والأطفال خدماته لمعظم مدن وقرى الريف الشمالي، ويوضح صالو أنّ مشفى التوليد الذي تديره إحدى المنظمات الطبية يشهد يومياً من 10 إلى 15 ولادة طبيعية، فضلاً عن الولادات القيصرية، وقد سجل المشفى نحو 4 آلاف ولادة خلال الأشهر الستة الماضية.

مجلس محلي بلا ميزانية من المحافظة أو الحكومة

يشتكي المجلس المحليٌّ من قلة الدَّعم الماديٍّ وصعوبة تأمين الرواتب للعاملين فيه، حيث يعتمد في تأمين مصادر للتمويل على الجهود الفردية لأعضائه؛ فالمنظمات الإنسانية تدعم المصاريف التشغيلية للمشاريع التي توافق عليها ولا تدعم الرواتب، كما يعمل المجلس على تأمين الرواتب بالاعتماد على بعض المشاريع الصغيرة، كمشروع «المسلخ» وعائدات حفر الآبار.

ومنذ تشكيله لم يدخل إلى الصندوق أيُّ دعم مادي من الائتلاف، أو الحكومة المؤقتة سوى 4 آلاف دولار قدمها مجلس المحافظة، بحسب رئيس المجلس، والذي يلفت إلى أنَّ معظم المنظمات ترفض دعم المشاريع التنموية التي تمكّن المجلس من دفع الرواتب بالاعتماد على عائداتها، ويقتصر دعمها على المشاريع الخدمية والإغاثية.

إعزاز عطشى منذ 3 سنوات

منذ تحريرها من سلطة النظام تعاني المدينة نقصاً حاداً في المياه، فالمنهل الذي كان يزود المدينة بالماء، وهو سد ميدانكي الواقع في مدينة عفرين الخاضعة لسلطة وحدات حماية الشعب الكردية، توقف عن ضخ الماء بعد خروج المدينة عن سيطرة النظام.

ويقول رئيس المجلس المحلي «في عام 2007م أطلق النظام مشروعاً لاستجرار

يتهم مدير المجلس قوات النظام بالتنسيق مع القوات الكردية بحرمان اعزاز من الماء

يصل سعر صهريج المياه إلى 2500 ليرة وقد تحتاج الأسرة أربعة منه في الشهر

المياه من مدينة عفرين إلى إعزاز عبر عدة مراحل، وفي 2009م غذيت المدينة بالماء بشكل كامل، وبعد تحرير المدينة قطعت المياه عن المدينة»، ويتهم صولو قوات النظام بحرمان المدينة من الماء وذلك «بالتنسيق مع الوحدات في عفرين».

ومع بداية تشكل المجلس المحلي في إعزاز تم التواصل مع الإدارة المدنية في عفرين إلى إعادة ضخٍّ المياه نحو المدينة، ويؤكد صولو أنَّ المجلس أطلق مشروعاً لإصلاح الأعطال في المضخات بعد أنْ تذرعت الإدارة المدنية في عفرين بأنَّ الأعطال تقف عائقاً في وجه تزويد إعزاز بالمياه، وخلال ثلاثة أشهر تمت أعمال الصيانة التي بلغت كلفتها نحو مليوني ليرة سورية، لكن السلطات في عفرين رفضت ضخَّ المياه بعد إصلاح الأعطال، ويحمل صولو كلاً من المجلس المحلي، والمجلس العسكري في عفرين مسؤولية عطش مدينة إعزاز؛ ذلك أنَّ كلاً منهما «يحمّل المسؤولية للآخر، وفي نهاية الأمر لم تصل المياه إلى المدينة إطلاقاً».

ويلفت صولو إلى أنَّ المجلسَ المحليَّ تبرع منذ عام ونصف بمولدة ضخمة كان قد حصل عليها من منظمة ألمانية، وتبرع بها لمدينة عفرين مقابل ضخِّ المياه إلى إعزاز، إلا أنَّ السلطاتِ في عفرين أخلفت وعدها، ولم يستطع استرداد المولدة التي لم تستخدم في ضخِّ المياه، وإنما استخدمت لأغراض أخرى من قبل السلطات في عفرين، وتبلّغ كلفتها بحوالي 250 ألف يورو.

بعد فقدان الأمل بضخ المياه من مدينة عفرين لجأ المجلس المحليٌّ من أجل تأمين المياه للسكان إلى الاعتماد على الآبار الارتوازية، فأطلق مشروعاً لإعادة تأهيل وترميم الآبار القديمة في المدينة وتجهيزها لتؤمِّن جزءاً من احتياجات المدينة، وبدأت هذه الآبار بضخِّ الماء للقسم الشمالي من المدينة فقط دون أن تسدَّ الحاجة، وتمت تغطية حوالي 1500 منزل من المياه من أصل 8 آلاف منزل، مازالوا يعانون شحَّ المياه وصعوبة توفيرها. وفي هذا الصدد يقول رئيس المجلس «تلقينا وعوداً كثيرة من منظمات لدعم مشاريع حفر الآبار الارتوازية دونَ تنفيذ، والمجلس عاجَز عن تمويل مثل هذا المشروع؛ لأن كلفة حفر البئر الواحد تتراوح بين 15 إلى 20 مليون ل. س».

لم يجد بقية سكان المدينة بديلاً عن مياه الشبكة سوى تأمين المياه عبر الصهاريج التي ترتفع كلفتها أحيانا ليصل سعر الواحد منها إلى 2500 ل. س، وقد تحتاج العائلة إلى أكثر من أربعة صهاريج شهرياً.

هجوم داعش الأخير على الريف الشمالي زاد من أعباء المجلس

بعد الهجوم الأخير لتنظيم داعش على قرى الريف الشمالي، وطردِ الناس من قراهم، استقبلت المدينة 8 آلاف نازح، وقد عمد المجلس المحليٌّ إلى إنشاء أربعة مخيمات تتوزع حول المدينة تؤوي النازحين الجدد، ويسعى بالتنسيق مع المنظمات الإغاثية إلى تأمين احتياجاتهم من بطانيات، وسلل إغاثية، ومياه.

صعوبات وتحديات

يواجه المجلس المحلي لمدينة إعزاز عدةَ معوقاتٍ تحول دونَ تقديم الخدماتِ لسكان المدينة بشكل جيد ومنتظم، وبحسب رئيس المجلس فإنَّ ضعفَ الإمكانات الماديةِ هو أبرزُ الصعوبات التي تعتري عمل المجلس، إضافة إلى الحاجة إلى رفد الكوادر بالخبرات والكفاءات، ويملك المجلس عدة دراسات لمشاريع حيوية في المدينة ولكن التمويل يقف حجر عثرة أمام تنفيذها.

الأتارب.. جهود يحصد الأهالي ثمارَها

تعدُّ حالُ المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة شمال سوريا، وفي ريف حلب تحديداً، أفضل نسبياً من مناطق أخرى كدمشق وريفها، وذلك لجهة توفر الغذاء، وقدرة الناس على شرائه، إضافة إلى إمكانية الحصول على الكهرباء بأسعار مقبولة، وذلك وفق ما يؤكده لصحيفة سوريتنا الناشط المدني حسين عكوش من مدينة الأتارب، الذي يرى الوضع المعيشي للسكان هناك جيداً نسبياً، فمعظم السكان قادرون على تأمين مستلزماتهم اليومية، باستثناء بعض العائلات التي نزحت من مناطق أخرى، ومع ذلك «أستطيع أن أجزم بأن الغَالبية العظمى من النازحين، يتلقون الرعاية من قبل الهيئات والمجالس المحلية».

ويصف عكوش حركة سوق المدينة بالممتازة «وخاصة يوم الأحد «بازار الأحد»، حيث يتركز الطلب على المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية الأخرى، والألبسة الجاهزة».

وتبدو أسعار المواد الأساسية كالوقود، والغاز، والخبز، مقبولةً بالنسبة للكثير من الأهالي، بحسب عكوش، فسعر ليتر المازوت المكرر في الأتارب 100 ليرة سورية، بينما يصل سعره في ريف القنيطرة إلى 700 ليرة، الأمرُ الذي ينعكس بشكل طبيعيٍّ على أسعار معظم المواد الأساسية الأخرى.

وبخصوص خدمات النظافة يؤكد عكوش أنَّ الأتارب لا تعاني من مشكلة، حيث تعملُ آلياتٌ تابعة للمجلس المحليٍّ، على نقل القمامة يومياً إلى مكبات خاصة خارج المدينة، ويعمل متطوعون على تغطية مسارب الصرف الصحي، وتوعية المزارعين إلى ضرورة الانتباه لنظافة مياه الري، كما يؤمن المجلس المياه للسكان بمعدل مرَّة كلَّ يومين.

أهالي الأتارب راضون عن مجلسهم المحلي

استطلعت سوريتنا أوضاع الأهالي في الأتارب، حيث يقول حسام الحلبي، أحد سكان الأتارب، أنَّ المجلسَ الحاليَّ ساهم بشكل فعليٍّ في حلِّ أزمةِ مياهِ الشرب، وترحيل النفايات بشكل يوميٍّ على عكس ما هي الحال في القرى القريبة من المدينة، والتي تعاني مشاكل عديدة بسبب تراكُم النفايات، وقلَّة المياه.

وهذا ما يؤيده الإعلامي في المدينة ذاتها محمد العبد الله بوصفه أحدَ أعضاء المجلس والعاملين به بـ «المدافعين عن المدينة»؛ فهو الذي استطاع أن يؤمن معظم احتياجات السكان خلال فترة قصيرة.

انتخب المجلس في الشهر السادس من العام الحالي، واستطاع بحسب مدير مكتب العلاقات فيه عبد الإله حاج حسين ضخ مياه الشرب التي كانت نادرة إلى يقارب ٪95من سكان المدينة، إضافة إلى متابعة أعمال النظافة، وصيانة الآليات، وتأمين رواتب العمال، وتكاليف التشغيل لسيارات النقل والآلات الضاغطة، وأعمال إزالة الأنقاض، وتنظيم الطرقات، وتسوية المطبات.

كما قام المجلس بإعادة تأهيل خطِّ الكهرباء المدعوم «الخطِّ الإنسانيِّ» الذي يغذي الآبارَ، والمخابزَ لمدة 12ساعة يومياً.

ويذكر حاج حسين أنَّ المجلس أسس دائرة خاصة بخدمات الكهرباء، والماء، والنظافة، وستعمل الدائرة على تقديم الخدمات اليومية، والتخطيط لاستمرار العمل في المستقبل.

وعن تأمين مصاريف العمل يقول حاج حسين «إنَّ المجلس تعاقد لمرة واحدة مع مؤسسة السنكري التي تبرَّعت بمبلغ 10000 $ لتوفية ديون المجلس السابق، و10000 $ أخرى لضخِّ المياه للمدينة لمدة شهر، مع الاستمرار بالسعي لتأمين مبالغ إضافية تضمن استمرار العمل في الأشهر القادمة».

ونوه حاج حسين إلى أنَّ المجلسَ السابق كان قد قطع العلاقات مع مجلس محافظة حلب، وأنَّ مجلسهم الحالي يعمل على إعادة تفعيلها، و «سيبادر إلى التعاون مع مجالس القرى والبلدات المحيطة بالمدينة للتعاون معها، ومساعدتها في إيجاد الحلول لأزمات النظافة، وتأمين مياه الشرب المنتشرة في ريف المدينة».

منظمات مدنية ناشطة في حلب

شهدت المرحلة السابقة نشاطاً في عمل المنظمات المدنية الموجودة في حلب، إضافة إلى تأسيس منظمات جديدة، تهتم بمختلف نواحي الحياة المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في المحافظة، وتحاول كلُّ منظمة من هذه المنظمات التخصص في شأن واحد أو أكثر، بغية توجيه العمل وتركيزه، وتقديم المنتج الأفضل فيه، من هذه المنظمات:

ارتقاء

مؤسسة تعليمية تنموية تأسست بتاريخ 1 /1 / 2012م، تعمل وفق المعايير والقوانين التي تمُّ إقرارُها من قبل مديرية التربية والتعليم الحرَّة بحلب، وتعلن المنظمة أنها تعمل كي تكون المؤسسة التعليمية الأولى في سوريا، خلال السنوات الخمس القادمة.

يتألف مجلس إدارتها من خمسة أشخاص، وتضمّ حوالي 180 معلماً، وإدارياً، وموظفاً، وتشرف على سبع مدارس ابتدائية، وإعدادية، وثانوية للذكور والإناث، بإجمالي عددِ طلاب 2500 طالب، في أحياء المشهد والسكري بمدينة حلب.

صناع الحياة

فريق يتألف من ستة متطوعين، تأسس في آب 2014م، ويعمل الفريق في مجال حملات المناصرة والتخطيط، وتنفيذ مشاريع التنمية البشرية، ويركز على القطاع الشرقي من مدينة حلب حيث يقع مكتبه في حيّ الشعار.

يولي الفريق عناية خاصة بقطاع التعليم، ويدعم عدداً من المدارس كمدرسة «أزهار الحرية» بحي الحلوانية بحلب، ويهتم بتنمية مواهب الأطفال من خلال إقامة المعارض والنشاطات الفنية.

ويطرح الفريق مشروعاً مستقبلياً يحمل عنوان «تخفيف آثار الحرب على الطلاب والمعلمين» برعاية منظمتي (ocha) و(cosv)، ويمتد المشروع على ثلاثة مراحل الأولى تشمل إعادة ترميم سبع مدارس، والثانية إقامة ناديين صيفيين، والثالثة إقامة دورات تأهيل لـ 75 معلماً في حلب.

ويتعاون الفريق مع منظمة (people in need) التشيكية في إجراء الاستبيانات والمسح الميدانيٍّ.

ويسعى الفريق إلى إقامة دورات في مجال حقوق الإنسان لكوادر المجالس المحلية، كما يعمل في مجال الحفاظ على الآثار والتراثَ الثقافي لمدينة حلب، وقد أجرى فريق «صناع الحياة» مؤخراً دراسةً عن نسبة الدمار التي لحقت بحمامات حلب القديمة، وقدم مقترحات من أجل إعادة ترميمها.

كش ملك

منظمة تشرف على تسع مدارس موزعة على سبعة أحياء بحلب، هي الفردوس، ،والبياضة، والصالحين، والمشهد، والسكري، والزبدية، وبستان القصر، وتؤمن «كش ملك» فرصاً تعليمية لحوالي 3300 طفل، كما تتطلع خلال العام الدراسي القادم إلى رعاية 15 مدرسة.

تعمل المنظمة على بناء القدرات من خلال إقامة دورات تمكين للمجتمعات المحلية في مجالات التخطيط الاستراتيجي وحقوق الإنسان، وورشات عمل للمجالس المحلية في مجالي بناء الهياكل والإدارة الأساسية.

تسعى المنظمة من خلال مشروعها «هوية بلد» لتعزيز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية الجامعة للسوريين، عن طريق خلق نشاطات تركز على التاريخ، وثقافة المواطنة الفاعلة، وتهتم «كش ملك» بحملات المناصرة في مجالات حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والانتخابات.

المعهد السوري للعدالة والمساءلة (JUSTICE)

منظمة مدنية غير ربحية، تأسست في العام 2011م من خلال عددٍ من المحامين المتخصصين بالتوثيق الجنائي وحقوق الإنسان، يقوم المعهد برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سورية من قبل أية جهة مسؤولة عن تلك الانتهاكات، ثم يقوم بإصدار تقارير دورية وإعداد ملفات جنائية وفق الأصول والمعايير المعتمدة دولياً، لتقديمها إلى المحاكم المختصة، وذلك بهدف حرمان المجرمين من الإفلات من العقاب، ودعم العدالة الانتقالية في سوريا، كما يقوم المعهد بإعداد الكوادر ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الدورات التدريبية، والبرامج التأهيلية.

صورني وأنا آخذ إغاثة

تتجه الكثير من المشاريع في حلب نحو الإغاثة، خاصة في ظل غياب مشاريع الطاقة البديلة، ومشاريع التنمية المستدامة عن أحياء المدينة، وعن ريفها أيضاً، وذلك لأسباب كثيرة، من أهمها «اعتراض الداعمين، الذين يعتبرونها منطقة حرب، وبالتالي فهي معرضة للدمار في أي وقت، ما يقلل من جدوى إنشاء المشاريع الآن»، وفق ناشطين من المدينة، حيث يؤكد الناشط محمد نجم الدين، أنَّ «المشاريع كلها إغاثية، وهذا أيسر وأكثر شهرة وربحاً للمنظمات».

ويؤكد الناشط لسوريتنا أنَّ «المنظمات جنحت إلى سلوك مهين للسكان، من قبيل الطلب من المستفيدين من الحصص الغذائية، التقاط ثلاث صور فوتوغرافية، واحدة شخصية، وأخرى مع أسرته، وأخرى مع الحصة الإغاثية! «.

تحصل العائلة الواحدة على حصة كل أسبوعين، وتتألف من « كيس أرز، كيس طحين، خمسة كيلوات عدس، خمسة كيلوات حمّص، خمسة كيلوات برغل، خمسة كيلوات فريكة، علبة سمنة، عبوتين من زيت عباد الشمس، واثنتين من زيت الزيتون، علبة مربى، علبة حلاوة طحينية، علبة جبنة، وثلاثة كيلوات من السكّر، وكذلك بعض المعلبات»، وتقدَّم المعونات من عدة منظمات منها « People In Need، Hand In Hand For Syria،. «، إلا أنَّ تقديمَ تلك المعونات تعتريه «سلوكيات مشينة» وفق المصدر، وهي تصوير الناس التي تحصل على المساعدات، كما يقوم «عددٌ من الإعلاميين العاملين مع المنظمات الإغاثية، أيضاً بتصوير الأطفال بعد تقاضيهم مبالغ مالية كمعونات، دون أيِّ اعتبار للكرامة الإنسانية»، على حد تعبيره.

لاحقاً نظم ناشطو المدينة حملة مضادة لتصوير الحاصلين على المعونات، وأطلقوا رسوماً على تويتر منها: «كرامة السوري فوق كل شيء»، «صورني وأنا عم آخذ إغاثة»، وضغطت الهيئات المدنية على الجهات العسكرية لوضع حدٍّ لهذه الظاهرة، حيث استجابت الجبهة الشامية الفصيل الأكبر في حلب، لكنَّ «الناس أكلت وجهنا، حسب التعبير العامي، لأن المنظمات حينها قامت بإيقاف كل أعمالها، ما دفعهم إلى اتهامنا من قبل البعض بالتسبب في انقطاع الحصص الغذائية والمعونات»، يختتم الناشط.

كفرناها مهددة بالقمامة والصيف مستمر

مشكلة القمامة ليست حكراً على منطقة محددة من المناطق الخارجة عن سيطرة نظام الأسد، لكن أزمة النفايات في قرية كفرناها بريف حلب الغربي كادت تتسبب بكارثة صحية بعد تكدسها بكميات لا معقولة، وسط عجز المجلس المحليّ بذريعة قلةِ الامكانات، كما يؤكد لسوريتنا المدرس والناشط المدني عمار، يقول «منذ شهر واحدٍ كانت النفايات مكدّسةً في كلّ مكان، ومع ارتفاع درجات الحرارة تزايدت الحشرات، والأمراض الناتجة عنها، ولولا تحرُّك إحدى المنظمات الدولية وتمويلها لتكاليف حملة لتنظيف القرية، لكان الوضع مأساوياً ولكان السكان بخطر حقيقي اليوم».

المشكلة ليست بنقص الوقود، يضيف عمار، بل بعدم وجود آليات لنقل القمامة أصلاً، وقد يصل الأمر إلى عدم وجود حاويات في عدة مناطق، بينما يبقى الخطر قائماً في الأيام القادمة، في حال لم تؤمن مستلزمات العمل بشكل دائم.

وينوه الناشط بالجهود المبذولة من قبل النقطة الطبية في القرية التي تقدم الإسعافات للجرحى، والعلاج في بعض الاختصاصات، ويضيف « إنَّ عمل النقطة تطوَّرَ بعد رفد الكادر التمريضيّ بدوراتٍ تدريبيةٍ على مستوًى جيد».

وفي مجال التعليم يوضح عمار أنّه تمّ افتتاح عدةَ مدارسَ، ونقاطٍ تعليميةٍ بجهود معلمين متطوعين، ويستفيد من الخدمات التعليمية أكثر من 3000 طالب وطالبة.

ويختتم الناشط، مدرسُ الرياضيات عمار «يوجد مشاكلُ كبرى لدينا، كتأمين الكتب والوسائل التعليمية، ورواتب للمدرسين، مع العلم أنَّ المدرسين ليسوا جميعاً من حملة الشهادات الجامعية، كما يوجد تفاوت في التحصيل العلمي بينهم، وهذا يعود إلى عجز المدارس عن دفع رواتب للخريجين الجامعيين المهمومين بلقمة العيش، إلا أنَّ جميع المدرسين المتطوعين يبذلون كامل جهودهم لمساعدة الطلاب».

كفر نوران محاصرة بين الصرف الصحي ومكبات القمامة

نقص مياه الشرب، والانقطاع الكامل للكهرباء وضعف الخدمات الصحية، باتت إشكالات عامةً يعانيها معظم السكان في ريف حلب الخاضع لسيطرة المعارضة، لكن ثمة أزمة أكثرُ خطورة من سابقاتها تؤرّق حياة السكان في بلدة كفر نورَان بريف حلب، وهي اختراق مسرَّب للصرف الصحي كامل البلدة، ومروره قرب المنازل حاملاً معه أمراضاً عديدة يعجز الأهالي عن مواجهتها.

نهر إدلب هو الاسم المحليُّ لخطّ الصرف الصحي المكشوف القادم من قرى ريفي إدلب وحلب، كما يوضح لسوريتنا الإعلامي تامر محي الدين المقيم في كفر نوران، حيث يقول «الصّرْف يمرُّ بعدّة مناطقَ من ريف إدلب قبل الوصول إلينا كبنش، ورام حمدان، وزردنا، وشلخ، وكتيان، والجميع يعاني تداعياته، لكن المشكلة هنا هي أنَّ الصرف يخترق البلدةَ ويعبر بين البيوت ملاصقاً أكثر من 50 عائلة، وناشراً الأمراض، كالحمى التيفية، واللشمانية، على عكس وضعه في بقية المناطق التي يمرُّ قربها وليس عبرها، بينما تغيب العناية الصحية عن البلدة رغم وجود بناء لمركز صحيٍّ تحوَّل إلى مستوصفٍ مهجور، ما دفع الأهالي إلى الاستعانة بالنقاط الطبية في المناطق القريبة».

المشكلة لا تنتهي هنا يضيف محي الدين «بعض الفلاحين يستعملون مياه الصرف الملوثة لريّ مزروعاتهم بعد ارتفاع أسعار الوقود الضروري لضخّ المياه الجوفية، ما يشكل خطورة إضافية على حياة السكان ولاسيما الأطفال».

ويلفت محي الدين إلى مشكلة إضافية وهي وجود مكبٍّ نفايات قريبٍ من البلدة، ليحاصر الأهالي بين الصرف الصحي، والأغذية الملوثة بمائه، وبين مكبات القمامة.

أما عن الجهود المبذولة من قبل المجالس المحلية لتسوية الأزمة فهي، بحسب محي الدين، محكومة بقلة الإمكانات، ذلك أنَّ نقل القمامة لا يتم بشكل يومي، وهو مرتبط بوجود الوقودٍ لتشغيل الآليات، أما إيجاد الحلول للصرف الصحي الذي يهدد حياة الناس فيبدو أنه بعيد المنال في ظلّ عدم القدرة على تقديم الخدمات الأساسية للسكان، كالماء التي أصبحت نادرة، والتي يتكلف الأهالي عناءَ الحصول عليها عبر صهاريج النقل الخاصة، إضافة إلى المستوصف الفارغ والذي يعدُّ حاجة ملحة للسكان اليوم مع تزايد مبررات واحتمالات الإصابة بالأمراض.

تنتظر كفر نوران الإعلان عن تشكيل مجلس محليٍّ جديدٍ في الأيام القليلة القادمة، حيث ستلقى على عاتقه مسؤولية إنقاذ البلدة قبل وقوعِ كارثةٍ صحيةٍ.

باتبو.. قرية صغير تعين نفسها بنفسها

تتبع قرية باتبو إدارياً لمدينة الأتارب في ريف حلب الغربي، ويصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف نسمة، كما نزح إليها عدد كبير من الأهالي في القرى المجاورة، وأغلبهم من ريف إدلب وحماه وحمص، حيث يقدر عددهم بثلاثة آلاف نازح.

ويقول الناشط الإعلامي أحمد الأحمد «إنَّ القرية الصغيرة يسير شؤونها مجلس محليٌّ معينٌ تعييناً، من قبل فصيل «جيش المجاهدين» المسيطر على المنطقة، ومستوى نشاطه لا بأس فيه، ولكن تنتشر بين الأهالي شائعات تتعلق بالفساد وسرقة الموارد من قبل قائد جيش المجاهدين وأقربائه في المجلس».

وتعاني «باتبو» مشاكل تكاد لا تختلف عن مشاكل القرى الأخرى، وأهمها أزمة المياه، حيث يوجد في القرية بئران اثنان، وخزان مياه واحد لكلا البئرين، كما يصعب ضخُّ الماء إلى كامل القرية بسبب البعد بين البئرين، وعدم توفر المازوت، فضلاً عن عدم توفر مضخة مياه كبيرة تضخُّ الماء إلى كامل الأحياء السكنية، وفقا للناشط الأحمد.

ومن معوقات إيصال المياه للأهالي أيضاً «عدم توفر المبالغ الكافية لدفع رواتب فنيي الصيانة والحراسة، ما يدفع الأهالي إلى شراء صهاريج الماء من آبار القرية».

من جهة أخرى، فإن وضع الكهرباء يعتبر مزرياً؛ فهي مقطوعة عن محطة الزربة بريف حلب الجنوبي، وفي نفس الوقت «توجد مولدات كهربائية بسعات كبيرة، تقوم بتوليد الكهرباء وبيعها للأهالي، ولكل بيت عدد محدودٍ من اشتراكات «الأمبيرات» يقوم الناس بشرائها بأسعار تتراوح بين 600 و750 ليرة سورية أسبوعياً، وذلك حسب نوع الاشتراك.

يؤكد الأحمد أنَّ «أغلب شباب القرية عاطلون عن العمل، ما يضطرهم للسفر إلى تركيا بحثاً عن فرص العمل هناك».

ويتوفر في القرية أيضاً، فرنٌ يبيع الخبز للأهالي بسعر «معقول» وفق المصدر، ويشرف عليه المجلس المحلي، بينما تبيع الأفران الخاصة الخبز بسعر مرتفع حين انقطاعه.

تنشط في «باتبو» جمعية «عطاء الخيرية»، التي تعمل على مساعدة المحتاجين والنازحين، وحديثاً أنشئ مركزٌ تطوعيٌّ للشباب، وتأسس فريقٌ للدفاع المدنيٍّ من عددٍ من المتطوعين، ويوجد في «باتبو» مستوصف واحدٌ يديره طبيب جراحة داخلية من سكان القرية، إلى جانب عددٍ من الممرضات القدامى.

استطلاع رأي

محمود الأشقر، 34 سنة، حي المشهد

ليس هناك ملاحظات كثيرة على القطاع؛ لأنَّ المسؤولين في المجلس يقومون بتصليح الأعطال فور حدوثها ولا ينتظرون من أحدٍ أن يخبرهم، أمَّا الأنقاض فيتمُ ترحيلها بشكل؛ أي: بعد القصف، وحينا هو الوحيد الذي ليس فيه أنقاض رغم القصف الذي تعرَّضَ له، والمجلس غير مسؤول عن انقطاع الكهرباء والماء.

حسن، 35 سنة، مدينة مارع

لا نريد شيئاً. سنصبر على نقص الطعام، وقلة فرص العمل. ما نحتاجه فعلا هو الصدق في قتال الأسد، ووضع حدٍّ للبراميل المتفجرة .

أم عبد اللطيف، مدينة مارع

لم يبقَ ما نخاف عليه أو نخسره إلا الأطفالُ، والجميع يحاول جرَّهم إلى السلاح. ألا يكفي استشهاد الكبار؟! هل كتب علينا الموت فقط؟!

إبراهيم رضوان، 40 سنة، مدينة حريتان

المجلس المحلي في حريتان لا يقصر في عمله، لكنَّ الاحتياجات كبيرةٌ، والتكلفة مرتفعة جداً، ونحن، وجميع المناطق، بحاجة المساعدة للتغلب على هذه الظروف.

أبو زيد، مدرس فيزياء، مدينة حريتان

المشكلة الأساسية التي علينا حلها، والتفكير الجدّيُّ فيها هي مستقبلُ الموارد، واحتمال توقف الإغاثة. على المجلس المحلي التفكيرُ في حلولٍ دائمة، وعدم الاكتفاء بالأعمال الخدمية.

وفائي «أبو محمد»، 35 سنة، مدينة حريتان

الحمد للّه أنَّ أطفالنا في هذه الظروف الصعبة يستطيعون الذّهاب إلى المدرسة، كما أنَّ مستوى الاهتمام بالطلاب جيدٌ، ورغم ذلك أقضي صباحي وأنا أنتظر عودة أطفالي منَ المدرسة سالمين من قصف الأسد.

نوار حجازي، 25 سنة، حي صلاح الدين

اسألني ماذا لا نحتاج؛ لأنني إن بدأت بعدّ الاحتياجات فلن أنتهي من حاجة الأمان، إلى الخدمات، إلى حرية الحركة.

أبو سليمان الحلبي، 50 سنة، حيّ صلاح الدين

نحن، أهلَ حلب، لا يمكن هزيمتنا. نحن في أخطر مدينة في العالم، ورغم كل الرعب والألم في هذه الكلمة مازلنا نستطيع الضحك، والاهتمام بكرة القدم، ولن نموت.

محمود الخطيب، 28 سنة، سيف الدولة

لا أفهم معنى كلمة «خدمات»، أو ربما نسيت معنى هذه الكلمة. هل المقصود بالخدمات أنْ أستحمَّ بأقلّ من 10 لترات من المياه، أو بإلغاء كل الأجهزة الكهربائية التي لن أستطيع دفع تكاليف تشغيلها؟!

إياد الحلبي، 40 سنة، سيف الدولة

كلهم لصوص؛ كلٌّ من يعمل في الإغاثة، والخدمات. أين تذهب كل أموال الدعم إذا كانت المياه تأتي مرة كلّ أسبوع؟! ان لم يكونوا لصوصاً فعليهم أن يتركوا مراكزهم لمن هم أكثرُ كفاءة منهم، وأنا أقصد العاملين من تركيا تحديداً.

إسماعيل طه، 35 سنة، بلدة باتبو

لا يوجد تقصير متعمد من ناحية المسؤولين في المجلس، لكن الناس محقة في حاجاتها، وعلى المجلس التفكير بشكل عملي لحل مشاكل البلد.

أبو جهاد، 50 سنة، بلدة باتبو

حالنا صعبةٌ جداً؛ فالمجلس المحليُّ الحاليُّ كأنه يعيش في بلدة أخرى! لا نريد كهرباء، ولا ماء، نريد على الأقلّ تنظيفَ الشوارع؛ فالروائح خلال النهار مرعبة.

أبو محمد قدور، 60 سنة، دارة عزة

القصف يقتل أولادنا كل يوم، لا نريد خدمات .. نريد إيقاف القصف.

أم خالد، 42 سنة، دارة عزة

جزى اللّه المجلس الخيرَ؛ فالشباب العاملون فيه لم يتركوني أحتاج شيئاً. أنا نازحة من إدلب، وعندي ولدان مصابان.

أبو ابراهيم، 50 سنة، تل رفعت

عليهم أن يتخلصوا من الخلافات بين المجالس المحلية في الريف والمدينة ليستطيعوا العمل بشكل أفضل.

أبو عبدو خطيب، 55 سنة، حي كرم الجبل

يوجدُ تقصير في موضوع الخدمات، وأكثر شيء مجال النظافة؛ فكل ثلاثة أو أربعة أيام حتى يجيء الموظفون، ويزيلوا الوسخ المتراكم في الشوارع، وعدا عن ذلك لا تجد، حتى اليوم، مركزاً طبياً معتمداً في الحي، والآبار تكاد تفرغ من كثرة سحب المياه منها، ولا حلّ لمشكلة الماء حتى الآن!.

أبو محمود، 33 سنة، حي الشعار

بكلّ صراحة ينقص الحيَّ إزالة التراب، والحجر من الشوارع؛ فأغلبية شوارع الشعار مغلقة بسبب تراكم الأنقاض فيها، أما موضوع المياه والكهرباء فنحن وبقية المناطق سواء، ولا فرق بيننا، لكن هل يعقل أن تبقى الشوارع مغلقة بالأتربة الحجر هكذا؟!.

نحو نهضة حلب.. مشروع المجلس المحلي نحو تنسيق الجهود

يعدُّ المجلس المحلي لمدينة حلب من أكثر المؤسسات المدنية في مناطق سيطرة المعارضة فاعلية على الأرض في مدينة حلب المحررة، بالرغم من الصعوبات الجمّة التي اعترت عمله، ابتداء من قلة الموارد المالية وسوء الظروف الأمنية في المدينة التي تتعرض للقصف بشكل يومي، وانتهاء بمحاولات التدخل والإقصاء من بعض الجهات العسكرية.

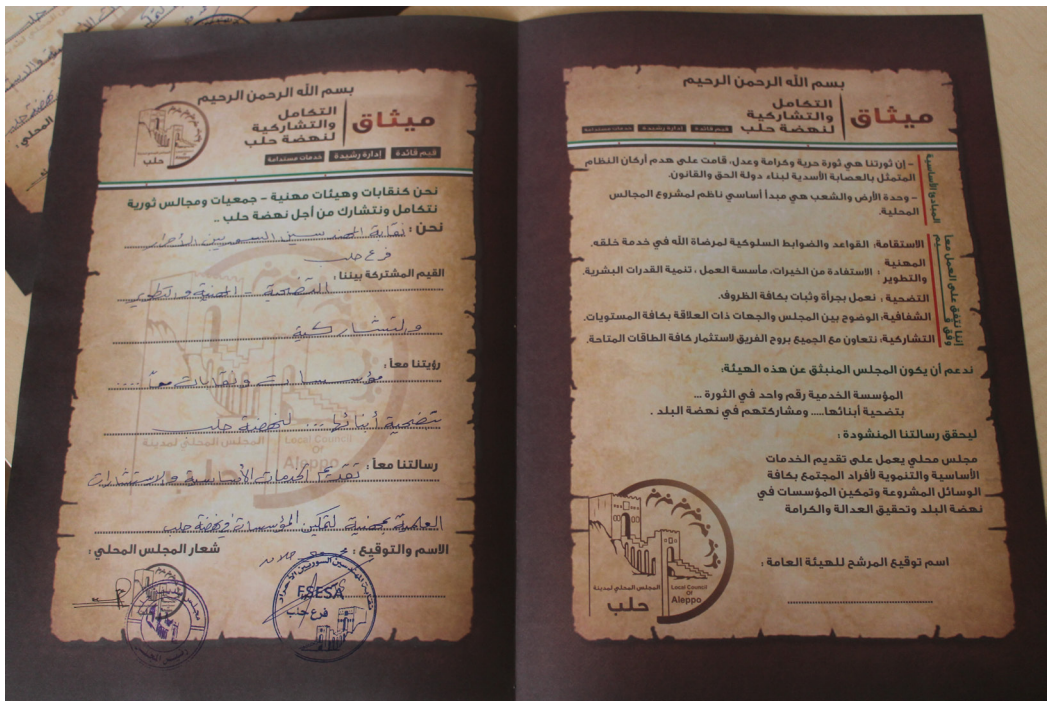

«الاستقامة والشفافية» اللتان حققهما المجلس على مدى عامين دفعت كثيراً من الهيئات والمكونات، لا سيما المدنية الثورية، إلى الحرص على استمرار تجربته، والالتفاف حولها، وفق مسؤولين عن المجلس والذين يشيرون إلى أنّ المجلس «لم يقابل محاولات الإقصاء بالمثل، وإنّما كان حريصاً على فتح أبواب التنسيق والتعاون أمام مختلف الجهات المدنية والعسكرية وصولاً إلى حالة من التكامل والتعاون في سبيل نهضة حلب»، الأمر الذي دفعه إلى توسيع قاعدة التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة على الأرض.

وضمن هذا المسعى صدر عن اللجنة التحضيرية في المجلس ما سمي بـ «ميثاق التكامل والتشاركية لنهضة حلب»، ويعد هذا الميثاق دعوة لكل من يملك رغبة وقدرة على المساهمة في نهضة المدينة، وتقديم الخدمات لأهلها ليكون شريكاً في العمل مع المجلس المحلي.

وعن الهدف من هذا الميثاق يقول المهندس علي حلاق مدير دائرة الموارد البشرية والإدارية في المجلس «إنّ الميثاق هو محاولة لإيجاد نقاط الالتقاء بين عمل المجلس والمكونات الأخرى، والبناء عليها لتكون نواة صلبة نحو التنسيق والتعاون بين المجلس والجهة الموقّعة، وهذا التوقيع هو خطوة أولى لفتح قنوات التواصل وتعزيز التنسيق بين الأطراف، تليها الخطوة الثانية المتمثلة بالوصول إلى مذكرة تفاهم تمهيداً لتعاون أشمل بين الطرفين».

ينطلق الميثاق «من مبادئ الثورة السورية؛ باعتبارها ثورة حرية، وكرامة، وعدل، تهدف إلى إسقاط النظام، وبناء دولة الحق والقانون»، ويؤكد على اعتماد وحدة الأرض والشعب كمبدأ ناظم للمجالس المحلية، كما يعبر الميثاق عن هوية المجلس «والقيم العليا التي يتبعها من الاستقامة، والمهنية، والتضحية، والشفافية، والتشاركية».

ويشير حلاق إلى أنه بإمكان مختلف الجهات المدنية والعسكرية الفاعلة في حلب التوقيع على هذا الميثاق.

وحول ما يترتب على الجهة الموقعة على الميثاق من التزامات يوضح المصدر أنه لا التزامات أو شروطاً على الجهة الموقعة، وإنما يقتصر الأمر على نوع من الالتزام الأخلاقي بالمبادئ التي تمّ التوقيع عليها.

أكثر من ثلاثين جهة مدنية وعسكرية كانت حريصة على نهضة حلب ووقعت على الميثاق مع المجلس المحلي الذي يسعى لتطوير هذه تجربته، عبر تمكين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وإدارة جهودها المبذولة في سبيل النهوض بالواقع الخدمي للمدينة.